الهيئة العامة للرقابة المالية
Egyptian Financial Supervisory Authority (EFSA)

الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير الشهرى

للأنشطة المالية غير المصرفية

فبراير ٢٠١٥

www.efsa.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير الشهرى
للأنشطة المالية غير المصرفية

فبراير ٢٠١٥

يوزع هذا التقرير داخل الهيئة العامة للرقابة المالية والجهات المعنية بمتابعة مؤشرات وأخبار الأنشطة المالية غير المصرفية .

ولا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها .

إعداد / الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

٢٨ ش طلعت حرب - وسط البلد - القاهرة

ص.ب:٢٥٤٥٠

تليفون : ٢٥٧٥٨٨٠٧/ ٢٥٧٦٢٩٩٤ / ٢٥٧٥٨٨٢٢ / ٢٥٧٥٨٤٢٣ +٢٠٢

فاكس : ٢٥٧٥٨٥٨١/٢٥٧٥٨٦٤٥ +٢٠٢

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة :

www.efsa.gov.eg

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية ، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر والقرارات المنظمة للسوق كما يتضمن أهم مؤشرات هذه الأنشطة وكذلك الشكاوى الخاصة بهم والقرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق .

محتويات التقرير

أولاً: نشاط سوق المال ٥

١. تطور النشاط في سوق الإصدار (السوق الأولى)..... ٥

٢. تطور النشاط في السوق الثانوي ٨

٣. التفتيش ١٤

٤. الترخيص للشركات ١٥

٥. الترخيص للمهنيين ١٦

ثانياً: نشاط التأمين..... ١٧

١. شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... ١٧

٢. صناديق التأمين الخاصة ٢٧

٣. الأنشطة المساعدة ٢٩

ثالثاً: نشاط التمويل العقارى..... ٣١

رابعاً: نشاط التأجير التمويلي ٣٩

خامساً: نشاط التخصيم..... ٤٥

سادساً: نشاط التمويل متناهى الصغر..... ٤٩

سابعاً: حماية حقوق المتعاملين..... ٥٤

أ. الشـــكاوي..... ٥٤

ب.التظلمات ٥٧

ج. تحريك الدعاوى الجنائية والتصالحات..... ٥٨

ثامناً: القرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق..... ٥٩

تاسعاً: أخبار الهيئة..... ٦٠

أولاً: نشاط سوق المال

١. تطور النشاط في سوق الإصدار (السوق الأولى):

جدول (١-١)	بيان مقارن تراكمي بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم – سندات) خلال الفترة التراكمية من (١/١ –٢/٢٨) من عامي (٢٠١٥،٢٠١٤) القيمة بالمليون جنيه									
البيان	إصدارات أسهم التأسيس			إصدارات أسهم زيادة رأس المال			إصدارات السنـدات		الإجمالـي		
	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة السندات	عدد الإصدارات	قيمة الأوراق المصدرة	قيمة الأوراق المدفوعة
٢٠١٥	٤٧٠	٢٠٠٤	٧٠٤	١٣٨	٥٥٨٨	٤٦٨٩	٠	٠	٦٠٨	٧٥٩٣	٥٣٩٣
٢٠١٤	٣٨٨	١١٣٣	٣١٩	١٤٦	٤١٥٠	٢٧٩٧	٠	٠	٥٣٤	٥٢٨٣	٣١١٧
الفرق (+/-)	٨٢	٨٧١	٣٨٥	-٨	١٤٣٩	١٨٩٢	٠	٠	٧٤	٢٣١٠	٢٢٧٧
نسبة التغير%	٢١٪	٧٧٪	١٢١٪	-٥٪	٣٥٪	٦٨٪	-	-	١٤٪	٤٤٪	٧٣٪

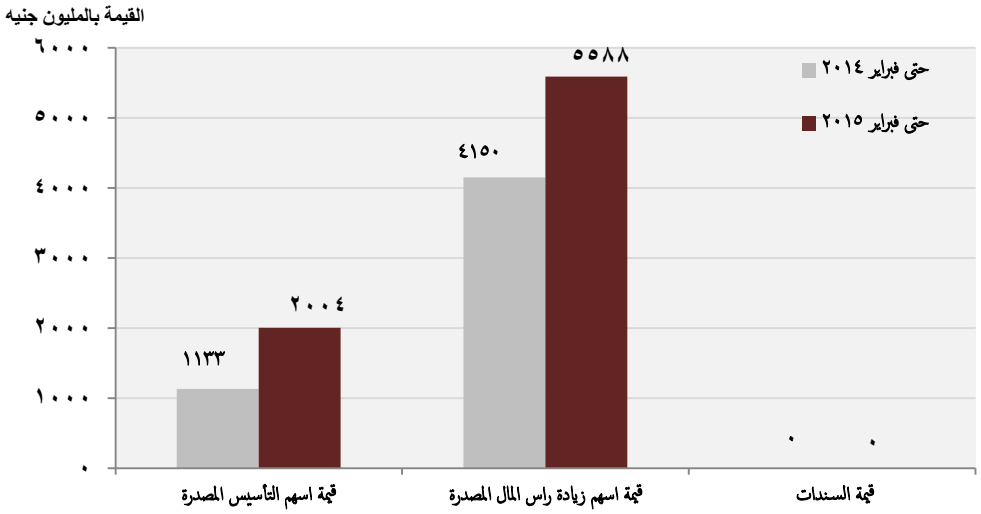

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

- **موافقات إصدارات أسهم التأسيس خلال الفترة من ١/١ إلى ٢/٢٨ من عامي (٢٠١٤،٢٠١٥)**

وصل عدد موافقات إصدارات أسهم التأسيس حتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٥ إلى ٤٧٠ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ٢ مليار جنيه، مدفوع منها ٧٠٤ مليون جنيه (بنسبة ٣٥,١ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس). والجدير بالذكر انه خلال نفس الفترة من العام السابق عام ٢٠١٤ تمت الموافقة على عدد ٣٨٨ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ١,١ مليار جنيه، مدفوع منها ٣١٩ مليون جنيه (بنسبة ٢٨,٢% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس).

- **موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال الفترة من ١/١ إلى ٢/٢٨ من عامي (٢٠١٤،٢٠١٥)**

وصل عدد موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال من أول العام حتى فبراير ٢٠١٥ إلى ١٣٨ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ٥,٥ مليار جنيه، مدفوع منها ٤,٦ مليار جنيه (بنسبة ٨٣,٩% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال). و الجدير بالذكر انه خلال نفس الفترة من العام السابق عام ٢٠١٤ تمت الموافقة على عدد ١٤٦ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٤,١ مليار جنيه، مدفوع منها ٢,٧ مليار جنيه (بنسبة ٦٧,٤ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال).

جدول(١ - ٢) بيان مقارن بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم – سندات) خلال شهري يناير ، فبراير لعام ٢٠١٥

القيمة بالمليون جنيه

البيان	إصدارات أسهم التأسيس			إصدارات أسهم زيادة رأس المال			إصدارات السندات		الإجمالي		
	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة السندات	عدد الإصدارات	قيمة الأوراق المصدرة	قيمة الأوراق المدفوعة
فبراير ٢٠١٥	٢٢٩	١٠٢٧	٢١٢	٨٣	٣٠١١	٢٤٩٢	٠	٠	٣١٢	٤٠٣٨	٢٧٠٣
يناير ٢٠١٥	٢٤١	٩٧٧	٤٩٣	٥٥	٢٥٧٧	٢١٩٧	٠	٠	٢٩٦	٣٥٥٥	٢٦٩٠
التغير (+/-)	-١٢	٥٠	-٢٨١	٢٨	٤٣٤	٢٩٤	٠	٠	١٦	٤٨٣	١٣
نسبة التغير%	-٥٪	٥٪	-٥٧٪	٥١٪	١٧٪	١٣٪	-	-	٥٪	١٤٪	٠٪

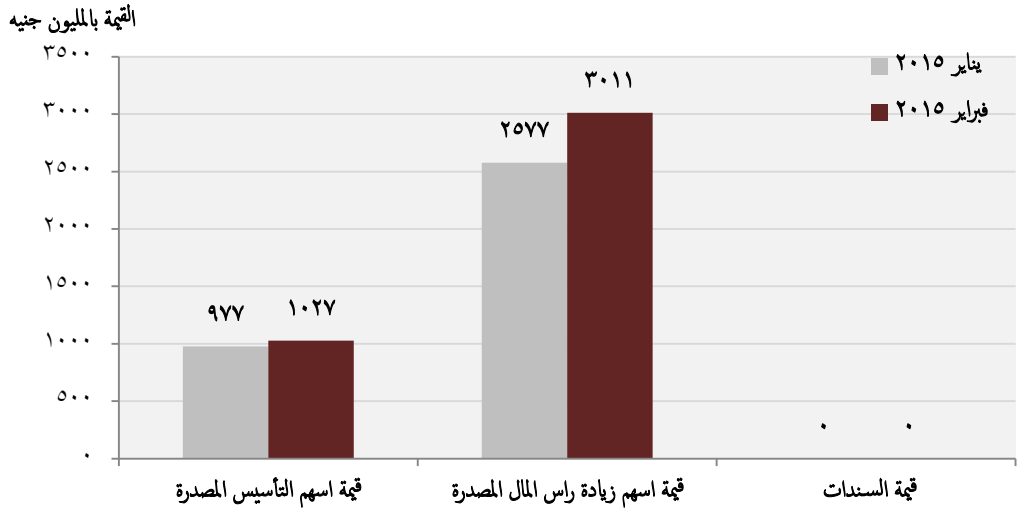

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

- **موافقات إصدارات أسهم التأسيس خلال شهر فبراير ٢٠١٥**

تم خلال شهر فبراير الموافقة على عدد ٢٢٩ إصدار لأسهم التأسيس بقيمة مصدرة قدرها مليار جنيه ، مدفوع منها ٢١٢ مليون جنيه (بنسبة ٢٠,٦% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس)، في مقابل الموافقة على عدد ٢٤١ إصدار لأسهم التأسيس بقيمة مصدرة قدرها ٩٧٧ مليون جنيه ، مدفوع منها ٤٩٣ مليون جنيه (بنسبة ٥٠,٤% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس) خلال الشهرالسابق.

- **موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال شهر فبراير ٢٠١٥**

تم خلال شهر فبراير الموافقة على عدد ٨٣ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٣ مليار جنيه، مدفوع منها ٢,٥ مليار جنيه (بنسبة ٨٢,٧% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال). في مقابل الموافقة على عدد ٥٥ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٢,٥ مليار جنيه، مدفوع منها ٢,١ مليار جنيه (بنسبة ٨٥,٣% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال) خلال الشهر السابق.

٢. تطور النشاط في السوق الثانوي :

جدول (١-٣)	تطور النشاط في السوق الثانوي من أول العام* حتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٥ مقارن بنفس الفترة من العام السابق			
المؤشر	إغلاق نهاية فبراير ٢٠١٤	إغلاق نهاية فبراير ٢٠١٥	التغير عن الشهر المقارن (%)	التغير منذ بداية العام (%)
EGX٢٠	٩٧٦٥,١٦	١٠٢٠٣,٩١	٤,٥٪	١,٧٪
EGX٣٠	٨١٢٧,٤٤	٩٣٣٤,٠١	١٤,٨٪	٤,٦٪
EGX٧٠	٦٥١,٢١	٥٥٨,٠٠	-١٤,٣٪	-١,٣٪
EGX١٠٠	١١١٩,٠٩	١١١٤,٤٢	-٠,٤٪	٢,٢٪

* أول العام يقصد به إغلاق جلسة ٢٠١٤/١٢/٣١

ارتفعت مؤشرات البورصة المصرية خلال التعاملات حتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٥، حيث أرتفع مؤشر أسعار البورصة الرئيسي EGX٣٠ بنسبة ٤,٦ % منذ بداية العام ليغلق عند مستوى ٩٣٣٤,٠١ نقطة ، و على جانب الأسهم المتوسطة فقد مالت إلى الارتفاع حيث سجل مؤشر أسعار EGX٧٠ انخفاض بنحو ١,٣% منذ بداية العام مغلقا عند مستوى ٥٥٨,٠٠ نقطة، أما مؤشر EGX١٠٠ الأوسع نطاقاً فسجل ارتفاع بنحو ٢,٢% مغلقا عند مستوى ١١١٤,٤٢ نقطة. و مؤشر أسعار EGX٢٠ محدد الأوزان أرتفع ١,٧% ليغلق عند مستوى ١٠٢٠٣,٩١ نقطة.

تطور اسعار إغلاق مؤشر EGX٣٠ خلال شهر فبراير ٢٠١٥

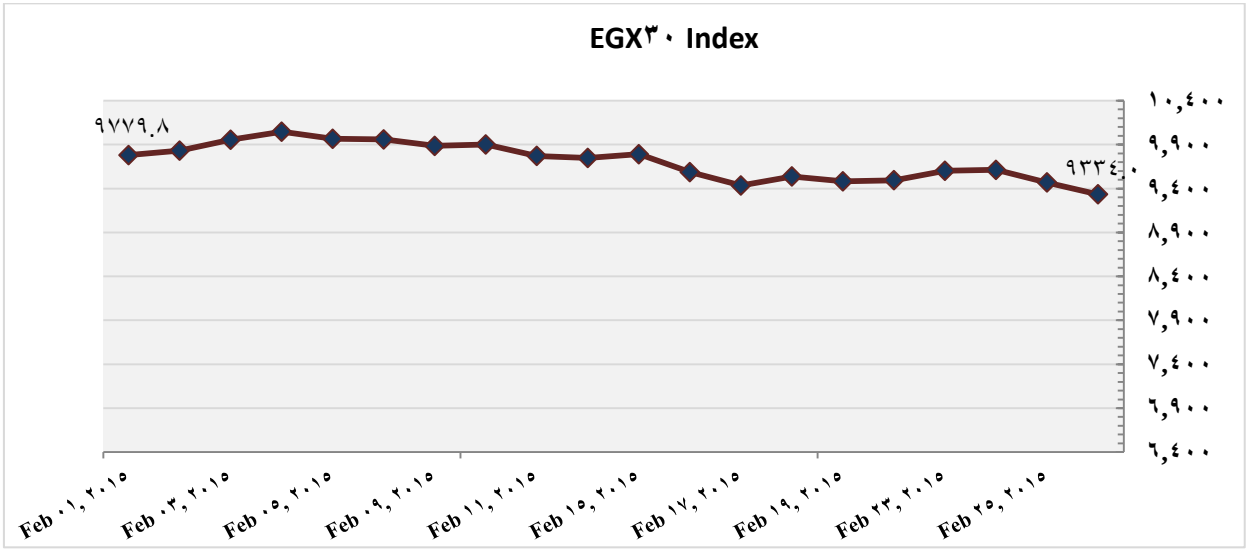

تعاملات المستثمرين (مصريين- عرب-أجانب) خلال شهر فبراير ٢٠١٥

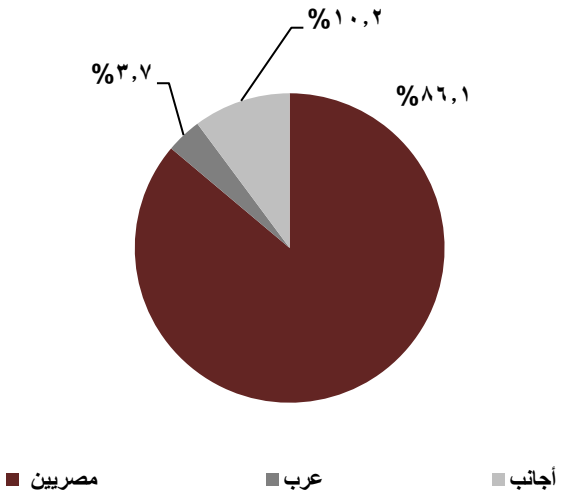

أشار تقرير البورصة عن تعاملات الشهر: تسجيل تعاملات المصريين نسبة ٨٦,١٣% من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة ١٠,١٧% والعرب على ٣,٧١% وذلك بعد استبعاد الصفقات .وقد سجل الأجانب غير العرب صافي شراء بقيمة ٢٠٣,٨٤ مليون جنيه هذا الشهر .بينما سجل العرب صافي بيع بقيمة ٣٦,٢٧ مليون جنيه هذا الشهر، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

والجدير بالذكر أن صافي تعاملات الأجانب غير العرب قد سجلت صافي بيع قدره ٣٢٩,١٢ مليون جنيه منذ بداية العام، بينما سجل العرب صافي شراء قدره ١٠٩,٩٨ مليون جنيه خلال نفس الفترة، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

وقد استحوذت المؤسسات خلال الشهر على ٦٦,٦٤% من المعاملات في البورصة وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة ٣٣,٣٦%

إجماليات التداول حتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٥

جدول (١-٤)	إجماليات التداول حتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٥			
البيـــــــــان	حتى فبراير ٢٠١٤	حتى فبراير ٢٠١٥	التغير (+/-)	التغير عن الفترة المقارنة (%)
إجمالي قيمة التـــداول (بالمليون جنيه)	٤٦٠٢٥	٥٥٥٨٧	٩٥٦٢	%٢١
أوراق مالية مقيدة (داخل المقصورة)	٤٣٧٣٠	٥٢٥٨٤	٨٨٥٤	%٢٠
أوراق مالية غير مقيدة (خارج المقصورة)	٢٢٩٣	٢٨٧١	٥٧٨	%٢٥
صناديق المؤشرات	٠	٦٢	٦٢	-
إجمالي عدد الأوراق المالية المتداولة (بالمليون ورقة)	١١٥٣٥	٥٦١٠	٥٩٢٥-	%٥١-
إجمالي عدد العمليات المتداولة (بالألف عملية)	١٤٤٩	٩١٤	٥٣٥-	%٣٧-

بلغ إجمالي قيمة التداول على الأوراق المالية المقيدة و غير المقيدة (شاملة بورصة النيل وصناديق المؤشرات والتي تم تداولها لأول مرة هذا العام) حتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٥ نحو ٥٥,٥ مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو ٥,٦ مليار ورقة منفذة على ٩١٤ الف عملية وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ٤٦ مليار جنيه وكمية تداول بلغت ١١,٥ مليار ورقة منفذة على ١,٤ مليون عملية خلال نفس الفترة من العام الماضي. ويلاحظ ارتفاع قيمة التداول بنسبة ٢١% مقارنة بنفس الفترة العام السابق.

التعاملات على السندات

جدول (١-٥)	تعاملات السندات (حكومية – شركات) حتى شهر فبراير ٢٠١٥	
بيـان	قيمة التداول مليون جنيه	حجم التداول بالألف
السندات الحكومية	١٥٦٩٤,٦	١٤٩٧٣,٠
سندات الشركات	٠,٠	٠,٠
سندات إسكان	٠,١	١٥٨,٣
الإجمالي	**١٥٦٩٤,٧**	**١٥١٣١,٤**

بلغت إجمالي قيمة التداول على السندات بأنواعها (حكومية- شركات - إسكان) نحو ١٥,٦ مليار جنيه حتى نهاية هذا الشهر، كما بلغ إجمالي حجم التعامل على السندات حتى نهاية هذا الشهر نحو ١٥,١ مليون سند تقريبا، وذلك كما هو موضح بالجدول.

رأس المال السوقي في ٢٠١٥/٢/٢٨

جدول (١-٦)	رأس المال السوقي في ٢/٢٨			
البيـان	إغلاق فبراير ٢٠١٤	إغلاق فبراير ٢٠١٥	نسبة التغير عن الفترة المقارنة (%)	نسبة التغير عن بداية العام %
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة (مليار جنيه)	٤٩١,٨٥	٥١١,١٦	٣,٩٪	٢,٢٪
رأس المال السوقي لـ EGX٣٠ (مليار جنيه)	٢٠٥,٦٥	٢٢٧,٥٧	١٠,٧٪	١,٥٪
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل (مليار جنيه)	١,٣٤	١,١٣	-١٥,٩٪	٣,٩٪

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو ٥١١ مليار جنيه في نهاية جلسة تداول ٢٠١٥/٢/٢٦ . وذلك بارتفاع عن الفترة المقارنة العام السابق قدره ٣,٩% ونسبة ٢,٢% عن إغلاق جلسة التداول نهاية العام السابق (أسعار إغلاق جلسة يوم ٢٠١٤/١٢/٣١) و بالتالي سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنهاية شهر فبراير ٢٠١٥ نسبة ٢٩,٢%[١] .

[١] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة هو ١٧٥٣,٣ مليار جنيه لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ ومصدره وزارة التخطيط (نشرة الحسابات القومية).

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم من أول العام وحتى نهاية فبراير ٢٠١٥

أداء بورصات المنطقة

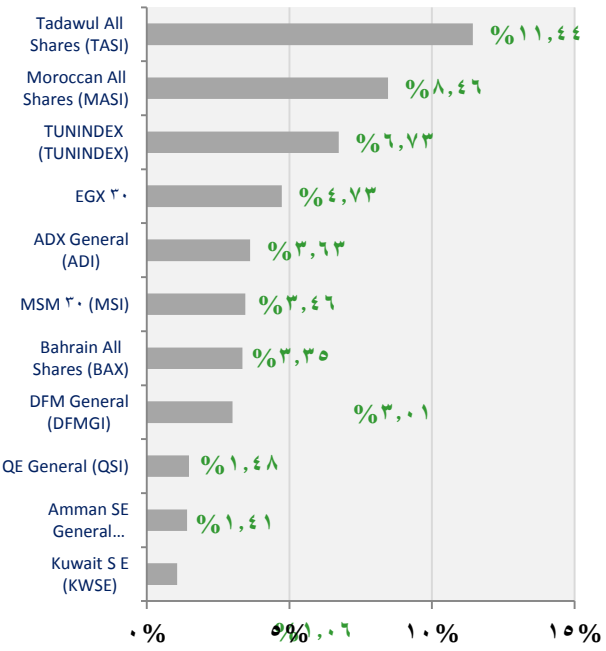

أداء بورصات العالم

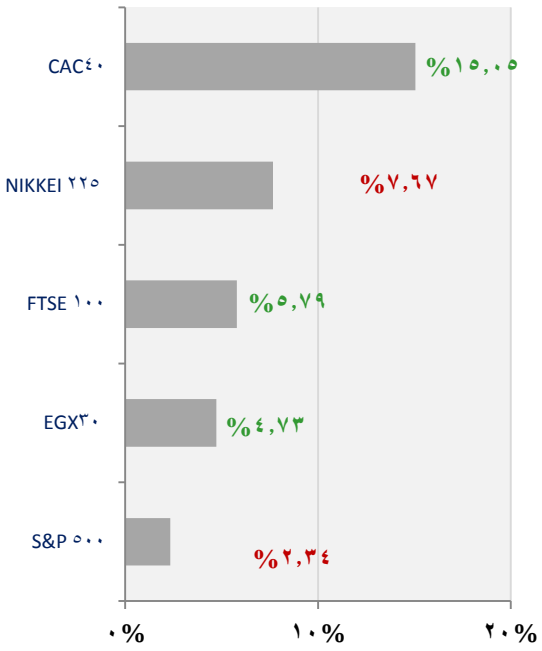

البورصة المصرية:

بدأت معظم أسواق الأسهم الرئيسية في المنطقة العربية عام ٢٠١٥ على مكاسب وتعتبر البورصة المصرية رابع اسواق الأسهم الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط مع نهاية شهر فبراير حيث زاد مؤشرها الرئيسي EGX ٣٠ بنسبة ٤,٧٣%. وصعدت البورصات في منطقة الخليج بشكل كبير كما هو واضح بالشكل البياني .

Market	Index
Kuwait	Kuwait S E (KWSE)
Doha	QE General (QSI)
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM ٣٠ (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX ٣٠

٣. التفتيش :

جدول(١-٧)	التفتيش على شركات الأوراق المالية		
البيان	إجمالي تراكمي حتى فبراير ٢٠١٤	إجمالي تراكمي حتى فبراير ٢٠١٥	نسبة التغير %
التفتيش الدوري	٧	٦	-١٤%
التفتيش المفاجئ	٣٠	٢٠	-٣٣%
التفتيش للتحقق	٣٠	١٦	-٤٧%
الإجمالي	**٦٧**	**٤٢**	-٣٧%

قامت الهيئة حتى نهاية شهر فبراير بالقيام بعدد ٤٢ مهمة تفتيش على شركات الاوراق المالية مقابل ٦٧ مهمة تفتيش خلال الفترة المقارنة من العام السابق ٢٠١٤ .

٤. الترخيص للشركات :

جدول(١-٨)	بيان مقارن بعدد التراخيص الممنوحة لأنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية				
النشاط المرخص به	حتى فبراير ٢٠١٤	حتى فبراير ٢٠١٥	التغير (+/-)	نسبة التغير %	عدد الأنشطة المرخصة حتى نهاية فبراير ٢٠١٥
التوريق	٠	٠	٠	_	٧
التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	٠	٠	٠	_	٣
أمين حفظ	١	٠	-١	%١٠٠-	٤٤
ترويج وتغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية	٠	٠	٠	_	٥١
إدارة صناديق الاستثمار	١	٠	-١	%١٠٠-	٤٨
خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	٠	٠	٠	_	٧
نشر المعلومات عن الاوراق المالية	٠	٠	٠	_	٤
التقييم والتصنيف الإئتماني للبنوك والمؤسسات المالية	٠	٠	٠	_	١
الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية	٢	١	-١	%٥٠-	٢٠٠
السمسرة في الاوراق المالية	٠	٠	٠	_	١٤٦
تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	١	٠	-١	%١٠٠-	٧٤
صناديق الاستثمار المباشر	١	٠	-١	%١٠٠-	٢
صانع سوق	٠	٠	٠	_	١
الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	١	١	٠	%٠	٥٥
شركة صناديق	٠	٠	٠	_	٢٣
رأس المال المخاطر	٠	٠	٠	_	١٩
صناديق الاستثمار	٠	١	٠	_	١٠١
المقاصة والتسوية في معاملات الاوراق المالية	٠	٠	٠	_	١
تقييم وتحليل الاوراق المالية	٠	٠	٠	_	١
الاجمالـــي	٧	٣	-٤	%٥٧-	٧٨٨

* صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بأنشاء صناديق وتشمل أيضاً الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين.

بلغ عدد التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية والتى تمت الموافقة على ترخيصها خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٢/٢٨ عدد ٣ تراخيص موزعة على عدد ٣ أنشطة ، مقابل ٧ تراخيص موزعة على ٦ أنشطة خلال نفس الفترة من العام السابق، وتمثل التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية خلال الفترة محل الدراسة موزعة على الانشطة المختلفة كما هو موضح بالجدول السابق. وقد بلغ إجمالي عدد الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية حتى نهاية فبراير ٢٠١٥ عدد ٧٨٨ شركة.

٥. الترخيص للمهنيين :

الترخيص للعاملين في مجال الأوراق المالية وفقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧:

جدول(١-٩)	بيان مقارن بعدد العاملين الذين اجتازوا الاختبارات طبقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ حتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٥ مقارن بنفس الفترة العام السابق			
النشاط المرخص به	حتى فبراير ٢٠١٤	حتى فبراير ٢٠١٥	التغير (+/-)	نسبة التغير%
الأعضاء المنتدبين	٢	٦	٤	٢٠٠٪
مديرين الفروع	٥	٣	-٢	-٤٠٪
مراقب داخلي	٣	٤	١	٣٣٪
مسئول مكافحة غسل الأموال	١	١	٠	٠٪
المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	٣	٣	٠	٠٪
مدير عمليات المكتب الخلفي	٢	٤	٢	١٠٠٪
مدير مخاطر	٢	٤	٢	١٠٠٪
مراجع داخلي	٧	٠	-٧	-١٠٠٪
مدير مالي	٣	١	-٢	-٦٧٪
مدير حساب	٤٥	٣٦	-٩	-٢٠٪
باحث و محلل مالي	٠	٠	٠	-
الإجمالي	٧٣	٦٢	-١١	-١٥٪

وصل العدد الإجمالي للذين اجتازوا الاختبارات للمتقدمين لشغل الوظائف وعددهم ١١ وظيفة والمحددة وفقاً لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ للعاملين في مجال الأوراق المالية خلال الفترة ٦٢ ، مقابل ٧٣ خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد استحوذت وظيفة مديرو الحساب على النسبة الأكبر من التراخيص الممنوحة للعاملين في مجال الأوراق المالية حيث وصل عددهم خلال الفترة محل الدراسة إلى ٣٦ ، مقابل ٤٥ خلال نفس الفترة من العام السابق .

ثانياً: نشاط التأمين

١. شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

١-١ .البيانات المالية :

١-١-١ .الإصدارات :

إصدارات تأمينات الأشخاص

جدول (٢-١)	بيان بالإصدارات الجديدة والسارية لتأمينات الحياة								
بيـــــان	عدد الوثائق (بالألف)			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه			مبالغ التأمين بالمليار جنيه		
	جديد	ساري	المجموع	جديد	ساري	المجموع	جديد	ساري	المجموع
يناير-١٥	١٤٨	٣٢٠٢	٣٣٥٠	١٣٥,١	٧٦٦,٢	٩٠١,٣	٢١	٢٨٣	٣٠٣
يناير-١٤	١٦١	٢٩٩٢	٣١٥٣	١٠٣,٢	٥٣٨,٣	٦٤١,٤	٢١	٢٣٩	٢٥٩
معدل التغير %	-٨,٤%	٧,٠%	٦,٢%	٣٠,٩%	٤٢,٣%	٤٠,٥%	-٠,٦%	١٨,٥%	١٧,٠%

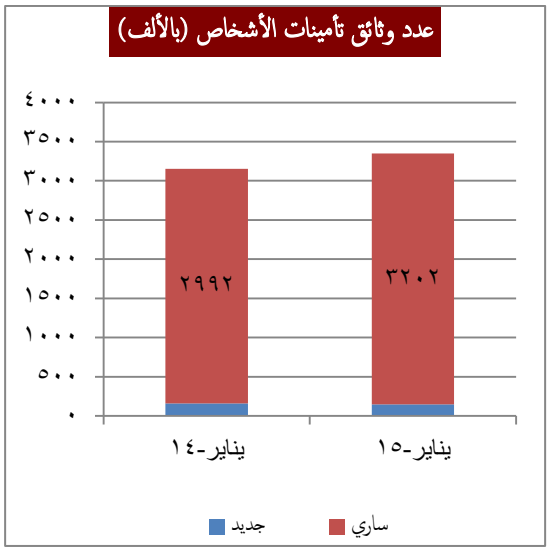

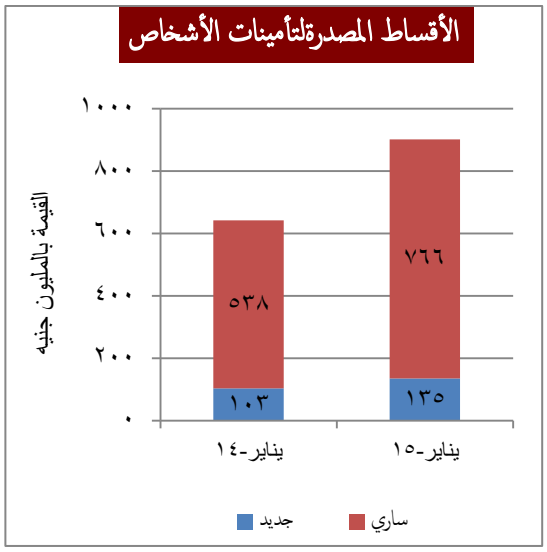

و يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١) **تناقص** عدد الوثائق الجديدة لتأمينات الأشخاص من ١٦١ ألف وثيقة إلى ١٤٧ ألف وثيقة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/١/٣١ مقارنة بذات الفترة من العام السابق، وقد تحقق هذا التناقص في وثائق التأمين الجماعي لدى شركة مصر لتأمينات الحياة.

٢) **تزايد** عدد الوثائق السارية لتأمينات الأشخاص من ٢,٩٩ مليون وثيقة إلى ٣,٢٠ مليون وثيقة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/١/٣١ مقارنة بذات الفترة من العام السابق ، وقد تحقق هذا التزايد لدى شركة مصر لتأمينات الحياة.

٣) **تزايد** اجمالى عدد الوثائق الجديدة والسارية لتأمينات الأشخاص من ٣,١ مليون وثيقة إلى ٣,٣ مليون وثيقة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/١/٣١ مقارنة بذات الفترة من العام السابق ، وقد تركز هذا التزايد لدى شركة مصر لتأمينات الحياة والتى تمثل عدد وثائقها من اجمالى السوق نسبة ٨٦% تليها شركة اليانز بنسبة ٤% ثما كل من CIL- QNB بنسبة ٣% ثما شركة اليكو بنسبة ٢%.

٤) **تزايد** إجمالي الأقساط المصدرة لتأمينات الأشخاص من ٦٤١ مليون جنيه إلى ٩٠١ مليون جنيه من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/١/٣١ مقارنة بذات الفترة من العام السابق ، وقد حققت شركة مصر لتامينات الحياة نسبة ٢٣% من اجمالى السوق تليها شركة اليكو بنسبة ١٧% ثما شركة QNB بنسبة ١٥% ثما شركة اليانز بنسبة ١١% ثما شركة CIL بنسبة ٨%

٥) حققت شركات التامين التكافلى حياة اقساط بلغت ٤٤ مليون جنيه تركزت لدى شركة طوكيو مارين نايل فاملى بقيمة ٢٦ مليون جنيه والمصرية للتامين التكافلى حياة بقيمة ١٥ مليون جنيه والشركة اللبنانية السويسرية بقيمة ٣ مليون جنيه

٦) بلغت جملة الاقساط المحققة فى التامين البنكى ٢٤٢ مليون جنيه تركزت لدى شركة اليانز لتامينات الحياةبقيمة ٧٠ مليون جنيه وشر CIl بقيمة ٧١ مليون جنيه وشركة QNB بقيمة ٩٧ مليون جنيه وشركة اليكو بقيمة ٤ مليون جنيه

٧) وفيما يتعلق بالتامين متناهي الصغر فقد بلغت جملة الاقساط المكتتب فيها لدى شركة CIl قيمة ١١ مليون جنيه وشركة QNB بقيمة ١,٣ مليون جنيه

إصدارات تأمينات الممتلكات:

جدول (٢-٢)	بيان بالإصدارات الجديدة والمجددة لتأمينات الممتلكات								
بيـــــان	عدد الوثائق (بالألف)			الأقساط المصدرة (بالمليون جنيه)			مبالغ التأمين (بالمليار جنيه)		
	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع
يناير-١٥	٢٩٤	٦٨٣	٩٧٧,٢	٢٨٤,٤	٢٨١,١	٥٦٥,٥	٢٩٥,٠	٩٥٢,٤	١،٢٤٧,٥
يناير-١٤	٢٣٤	٥٨٥	٨١٨,٦	٣٠٨,٦	٣٠٨,٣	٦١٦,٩	٢١١,٣	٧٨٨,٢	٩٩٩,٥
معدل التغير %	%٢٥,٨	%١٦,٨	%١٩,٤	%٧,٨-	%٨,٨-	%٨,٣-	%٣٩,٦	%٢٠,٨	%٢٤,٨

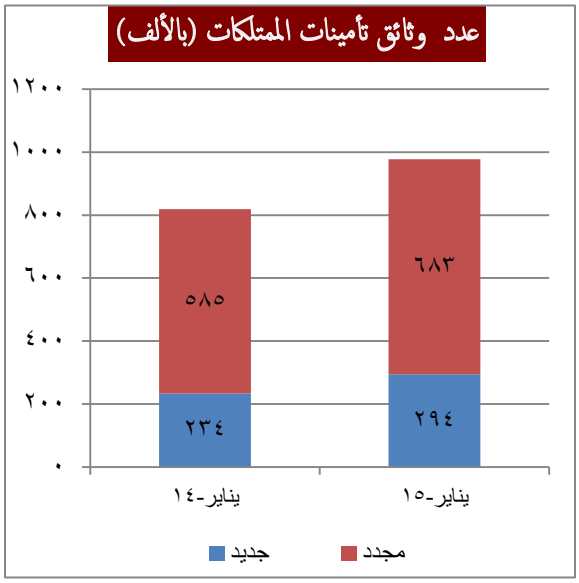

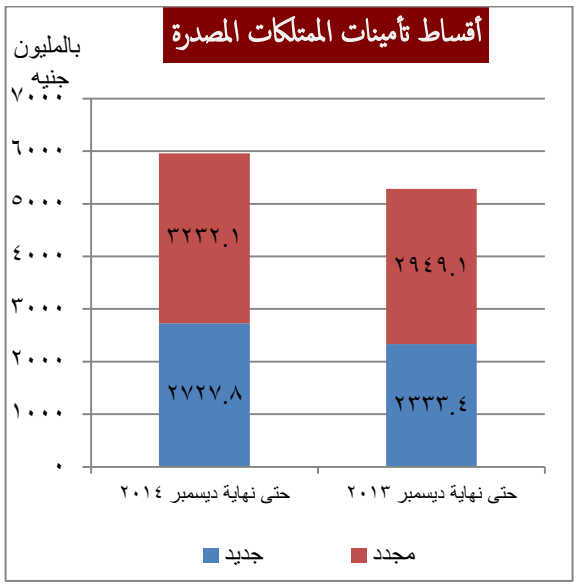

و يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١- زيادة عدد الوثائق الجديدة لتأمينات الممتلكات من ٢٣٤ ألف وثيقة الى ٢٩٤ ألف وثيقة خلال من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/١/٣١ مقارنة بذات الفترة من العام السابق ، بسبب التزايد في عدد وثائق التأمين في معظم فروع التامين

٢- تزايدت عدد الوثائق المجددة لتأمينات الممتلكات من ٥٨٥ ألف وثيقة إلى ٦٨٣ ألف وثيقة خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/١/٣١ مقارنة بذات الفترة من العام السابق، وقد تركزت هذه الزيادة في فرع السيارات الإجباري

٣- تناقصت الأقساط المصدرة الجديدة لتأمينات الممتلكات من ٣٠٨,٦ مليون جنيه إلى ٢٨٤,٤ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/١/٣١ مقارنة بذات الفترة من العام السابق، وقد تركز هذا التناقص في فرع السيارات التكميلي.

٤- تمثل الأقساط الجديدة نسبة ٥٠,٣ % من جملة الأقساط المكتتب فيها خلال من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/١/٣١ كما تمثل نسبة ٥٠ % خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١/٣١

٥- يلاحظ تناقص جملة الأقساط المكتتب فيها خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/١/٣١ مقارنة بذات الفترة من العام السابق حيث تناقصت من ٦١٦,٩ مليون جنيه إلى ٥٦٥,٥ مليون جنيه وقد تركز هذا التناقص في فرعي السيارات التكميلي والنقل البحري على الترتيب. وقد بلغ معدل الاحتفاظ من الأقساط نسبة ٥٠%.

٦- حققت شركات التامين التكافلى ممتلكات اقساط بلغت ١٠٤ مليون جنيه تركزت لدى كل من الشركة المصرية للتامين التكافلى بقيمة ٢٤ مليون جنيه وشركة آراب أورينت للتامين التكافلى بقيمة ٥٧ مليون جنيه وشركة وثاق بقيمة ٩,٤ مليون جنيه وشركة بيت التامين المصرى السعودى بقيمة ١٠,٥ مليون جنيه وشركة طوكيو مارين نايل جنرال بقيمة ٣ مليون جنيه

جدول (٢-٣)	بيان بالإصدارات الجديدة والمجددة لتأمينات الممتلكات								
	يناير-١٤						يناير-١٥		
التأمين	عدد الوثائق بالألف			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه			عدد الوثائق بالألف		
	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع
الحريق	٤	٦	١٠	٤٩	٤٦,٢	٩٥,٢	٤	٥	٩
النقل البحري	٧	٥	١٢	٢١,٦	٦٤,٨	٨٦,٣	١٥	٥	١٩
النقل الداخلي	٦	٣	٩	١١,٥	٥,٦	١٧,١	٦	٤	١٠
أجسام السفن	٠,١١	٠,٢٠	٠,٣١	٣	٤,٨	٧,٨	٠,١١	٠,١٦	٠,٢٧
الطيران	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠٢	١,٣	٠	١,٣	٠,٠٣	٠,٠٠	٠,٠٣
سيارات تكميلي	٢٢	٨٧	١٠٩	١٣٥,٧	١٠٦,٨	٢٤٢,٥	٢٢	٩٢	١١٥
سيارات إجباري	١٧٧	٤٤٤	٦٢٢	٣٠,٩	٦,٣	٣٧,٢	٢١٢	٥٢٤	٧٣٦
الهندسي	٠	١	١	١٨,٦	٧,٥	٢٦,١	١	١	١
البترول	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,١	٠,٣	٠,٨	١,١	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٧
الحوادث	١٧	٣٤	٥٠	٢٧,٦	٣٣,٨	٦١,٤	٣٤	٤٥	٧٩
الطبي	١	٥	٦	٩,١	٣١,٨	٤٠,٩	١	٧	٨
الإجمالي	٢٣٤	٥٨٥	٨١٩	٣٠٨,٦	٣٠٨,٤	٦١٦,٩	٢٩٤	٦٨٣	٩٧٧

الأقساط المصدرة بالمليون جنيه		
جديد	مجدد	المجموع
٥٥	٧٠	١٢٤
٢١	١١	٣٢
١٣	٦	١٨
٣	٤	٧
٢	٠	٢
٨٢	٧٧	١٥٨
٤٥	٧	٥١
١٣	٦	١٩
١١	٠	١١
٢٩	٤٠	٦٩
١٢	٦١	٧٣
٢٨٥	٢٨١	٥٦٦

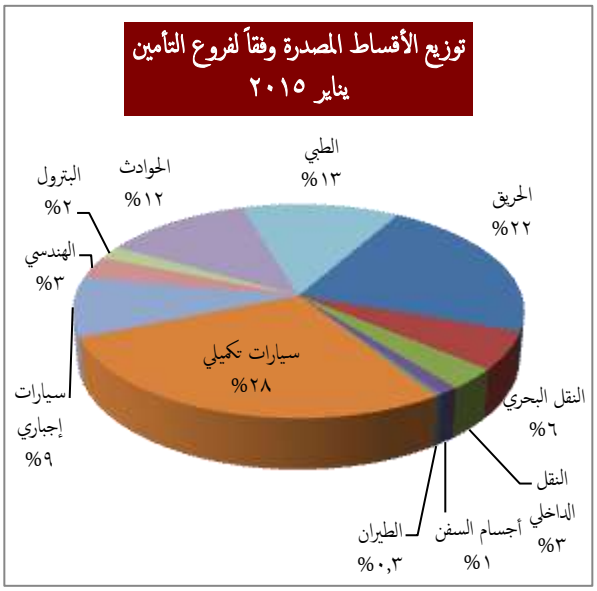

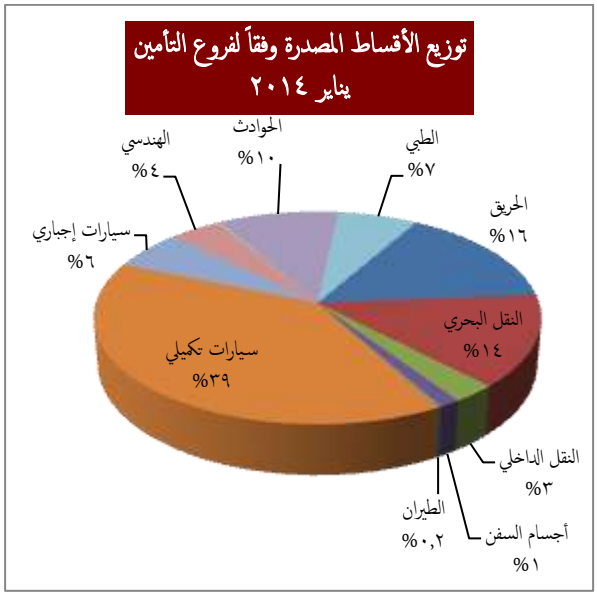

١-١-٢ التعويضات :

جدول (٢-٤)	بيان مقارن بالمطالبات والتعويضات					
بيان	تأمينات الأشخاص		تأمينات الممتلكات		الإجمالي	
	يناير-١٤	يناير-١٥	يناير-١٤	يناير-١٥	يناير-١٤	يناير-١٥
عدد المطالبات المبلغة (بالألف)	١٧٥	٢٢٢	٣٦	٤٩	٢١٠	٢٧٠
عدد المطالبات المسددة بالألف)[٢]	١٥٤	١٨٦	٣٦	٥٠	١٩٠	٢٣٦
التعويضات المسددة بالمليون جنيه	٢٨٧	٣٤٠	٢٢٨	٣٥٨	٥١٥	٦٩٨

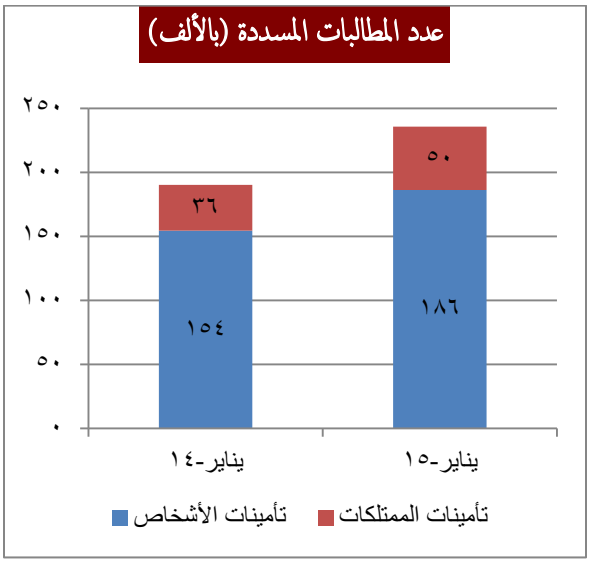

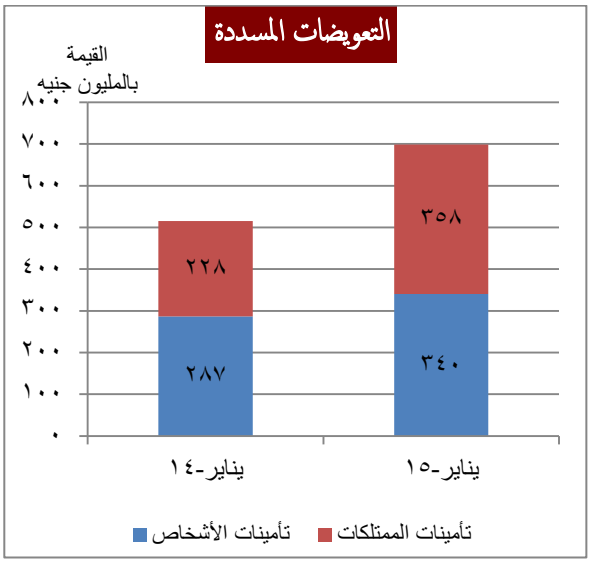

تعويضات تأمينات الأشخاص

جدول (٢-٥)	بيان مقارن بتعويضات تأمينات الأشخاص					
بيان	عدد المطالبات المبلغة (بالألف)		عدد المطالبات المسددة (بالألف)		التعويضات المسددة بالمليون جنيه	
	يناير-١٤	يناير-١٥	يناير-١٤	يناير-١٥	يناير-١٤	يناير-١٥
فردى	٣	٣	٣	٣	١٠٤,٩	١٤٤,١
جماعي	١٧٢	٢١٨	١٥١	١٨٣	١٨١,٩	١٩٦,٠
الإجمالى	١٧٥	٢٢١	١٥٤	١٨٦	٢٨٦,٨	٣٤٠,١

[٢] المطالبات المسددة: هي المطالبات التي تم سدادها خلال الشهر بصرف النظر عن تاريخ ورودها للشركة.

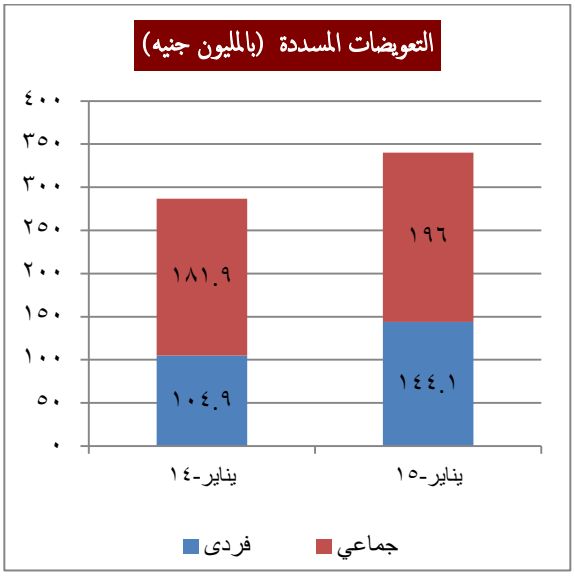

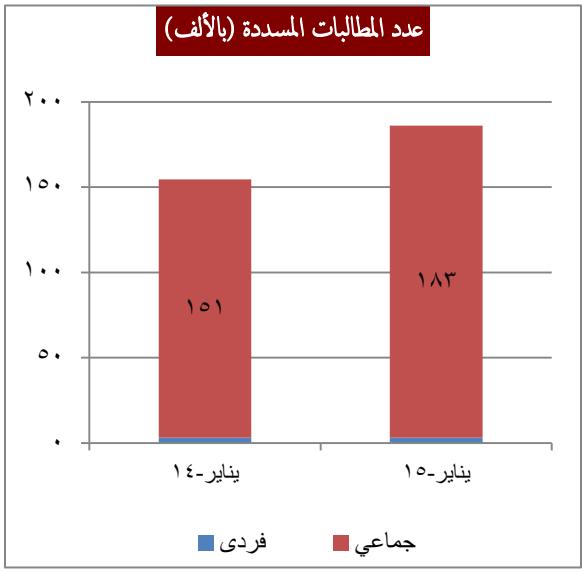

ويلاحظ ما يلي:

١. تزايد عدد المطالبات المبلغة لتأمينات الأشخاص من ١٧٥ ألف مطالبة إلى ٢٢٢ ألف مطالبة تقريباً خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/١/٣١ مقارناً بذات الفترة من العام السابق.

٢. تزايد عدد المطالبات المسددة من ١٥٤ ألف تعويض إلى ١٨٦ ألف تعويض لتأمينات الأشخاص خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/١/٣١ مقارناً بذات الفترة من العام السابق.

٣. تزايد قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص من ٢٨٦,٩ مليون جنيه إلى ٣٤٠,١ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/١/٣١ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق ، ويرجع ذلك إلى التزايد فى تعويضات تأمينات الحياة لكل من الفردي والجماعي على الترتيب. وقد حققت شركة مصر لتامينات الحياة نسبة ٥٤% من اجمالى السوق تليها شركة اليكو بنسبة ١٧% ثما شركة اليانز بنسبة ١٢% ثما شركة CIL بنسبة ٧% ثما شركة QNB بنسبة ٤%.

٤. بلغت قيمة التعويضات المسدد فى شركات التامين التكافلى حياة مبلغ ١٣ مليون جنيه تركزت جميعها لدى الشركة المصرية للتامين التكافلى حياة.

١-١-٢-٢ تعويضات تأمينات الممتلكات :

جدول (٢- ٦)	بيان مقارن بتعويضات تأمينات الممتلكات					
فروع التأمين	عدد المطالبات المبلغة (بالألف)		عدد المطالبات المسددة (بالألف)		قيمة التعويضات المسددة (بالمليون جنيه)	
	يناير-١٤	يناير-١٥	يناير-١٤	يناير-١٥	يناير-١٤	يناير-١٥
الحريق	١٧٥	٢١٢	١٧٨	١٩٣	٢٧,٤	٩١,٢
النقل البحري	١٥٣	٢١٥	١١٩	١٣٠	٥,٦	٢١,٨
النقل الداخلي	١٥٢	٩٠	٤٦	٦٤	٠,٤	١,٥
أجسام السفن	١١	١٠	١٠	١١	١	٠,٥
الطيران	٥٧٠	٧٦٢	٢١٦	٨٢٥	٢١,٩	١,٦
السيارات التكميلي	١٠٩٩٣	١٢٢٣٠	١٢١٨٢	١٣٨٢٣	٨٥,٥	٩٢,٩
السيارات الإجباري	٣١١	٩٣٤	٣٠١	٧٦١	٤٠,٧	٣٨,٩
الهندسي	٧١	٨١	١٠٥	٦٢	١,٩	١٤,٢
البترول	١٥	٢٣	٠	١١	٠	٢٨
الحوادث	٤٩٥	٧٠١	٤٣٧	٤٥٧	٨,٧	٩
الطبي	٢٢٦٩٦	٣٣٥٢٨	٢٢٢٤٢	٣٣٣٤٢	٣٥	٥٨,٧
الإجمالي	٣٥٦٤٢	٤٨٧٨٦	٣٥٨٣٦	٤٩٦٧٩	٢٢٨,١	٣٥٨,٣

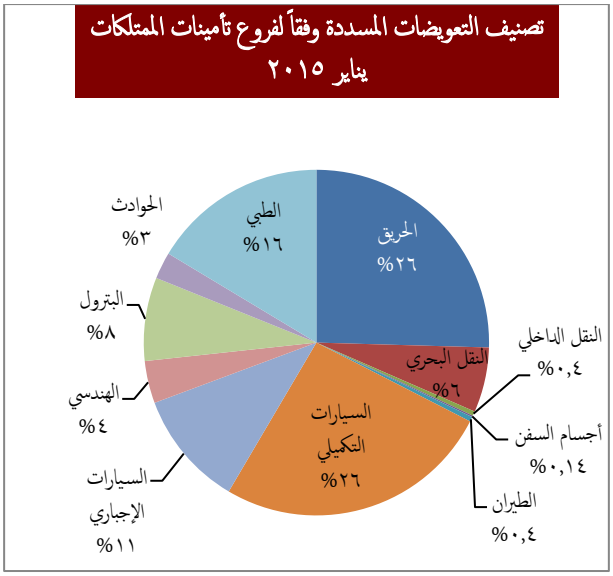

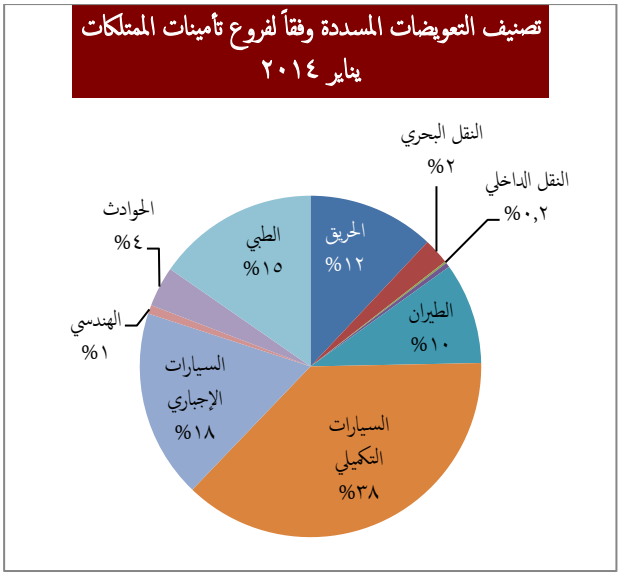

و يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١. تزايد إجمالي عدد المطالبات المبلغة من ٣٥ ألف مطالبة إلى ٤٨ ألف مطالبة ويرجع ذلك إلى تزايد عدد المطالبات المبلغة لمعظم فروع التأمين وبخاصة فرع التأمين الطبي حيث تزايدت من ٢٢ ألف مطالبة إلى ٣٣ ألف مطالبة

٢. استحوذ فرع التأمين الطبي على نسبة ٦٨,٧ % من عدد المطالبات المبلغة كما يستحوذ فرع تأمينات السيارات التكميلي على نسبة ٢٥,١ % من نفس العدد.

٣. تزايد إجمالي عدد المطالبات المسددة من ٣٥ ألف تعويض إلى ٤٩ ألف تعويض ويرجع ذلك إلى تزايد عدد المطالبات المسددة لكل فروع التأمين كما تركز هذا التزايد في فروعي الطبي والسيارات التكميلي.

٤. استحوذ فرع التأمين الطبي على نسبة ٦٧,١ % من عدد المطالبات المسددة كما استحوذ فرع تأمينات السيارات التكميلي على نسبة ٢٧,٨ % من نفس العدد .

٥. تزايد إجمالي قيمة التعويضات المسددة من ٢٢٨,١ مليون جنيه إلى ٣٥٨,٤ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/١/٣١ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق ، ويرجع ذلك إلى تزايد قيمة التعويضات المسددة لمعظم فروع التأمين وخاصة فرع البترول والذى بلغت التعويضات المسددة عنه خلال هذا الشهر ٢٨ مليون جنيه مقابل لاشى فى العام السابق وقد مثل فرع الحريق نسبة ٢٥% و السيارات التكميلى نسبة ٢٥,٨% والاجبارى ١١% والطبى نسبة ١٦%

٦. بلغت قيمة التعويضات المسدد فى شركات التامين التكافلى ممتلكات مبلغ ٧٤ مليون جنيه تركزت جميعها لدى شركة المشرق اروب اورينت بقيمة ٤٢ مليون ثما الشركة المصرية للتامين التكافلى ممتلكات بقيمة ١٨,٥ مليون جنية ثما جنيه ثما شركة بيت التامين المصرى السعودى بقيمة ٦,٤ مليون جنيه ثما شركة طوكيو مارين نايل جنرال بقيمة ٤ مليون جنيه ثما شركة وثاق بقيمة ٢,٢ مليون جنيه

١-١-٣ الإلغاءات :

جدول (٢ – ٧)	بيان مقارن بالإلغاءات					
بـــــيان	تأمينات الأشخاص		تأمينات الممتلكات		الإجمالي	
	يناير-١٤	يناير-١٥	يناير-١٤	يناير-١٥	يناير-١٤	يناير-١٥
عدد الوثائق الملغاة (بالألف)	٥	٦	١٤	١٤	١٨	٢٠

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

١. تزايد إجمالي عدد الوثائق الملغاة من ١٨ ألف وثيقة إلى ١٩ ألف وثيقة خلال الفترة من ١/١/ ٢٠١٥ حتى ١/٣١/ ٢٠١٥ لإجمالي تأمينات الممتلكات والأشخاص مقارنةً بذات الفترة من العام السابق ، وقد تركزت هذه الإلغاءات في شركة مصر للتأمين بالنسبة لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات وبنسبة ٥٠,٥% وشركة مصر لتأمينات الحياة بالنسبة لتأمينات الأشخاص بنسبة ٣٧,٢%، وتجدر الإشارة إلى أن إلغاء الوثائق يتم بناء على طلب العميل أو من جانب شركة التأمين في حالة عدم سداد القسط المستحق .

٢. بلغت عدد الوثائق الملغاة فى تامينات الحياة التكافلى ٧١ وثيقة تمثل نسبة ١,٢٥% من عدد الوثائق الملغاة فى تامينات الحياة وفى تامينات الممتلكات التكافلى بلغت عدد ١٧٠٣ وثيقة وبنسبة١٢% من عدد الوثائق الملغاة فى الممتلكات

٣. يمثل عدد وثائق تأمينات الممتلكات الملغاة نسبة ٧١,٣ % ، بينما تمثل إلغاءات تأمينات الحياة نسبة ٢٨,٧ % من إجمالي عدد الوثائق الملغاة خلال الفترة من ١/١/ ٢٠١٥ حتى ١/٣١/ ٢٠١٥ .

١-٢ الفحص :

١-٢-١ فحص شركات التأمين

جدول(٢-٨)	عمليات فحص شركات التأمين		
البيان	يناير-فبراير ٢٠١٤	يناير- فبراير ٢٠١٥	معدل التغير %
فحص (مكتبي)	١٨	٢٤	%٣٣,٣
فحص (ميداني)	١٣	٧	-%٤٦,٢
فحص مفاجئ (ميداني)	٣	١	-%٦٦,٧
فحص شكوى (ميداني)	٣	١	-%٦٦,٧
دراسات ترتيبات إعادة التأمين	٧	١٤	%١٠٠,٠

١-٢-٢ فحص شركات الوساطة في التأمين

جدول(٢-٩)	عمليات فحص شركات الوساطة فى التأمين		
البيان	يناير-فبراير ٢٠١٤	يناير- فبراير ٢٠١٥	معدل التغير %
فحص دوري	٦	٥	-١٦,٧%
فحص مفاجئ	٠	٠	٠
الإجمالي	٦	٥	-١٦,٧%

١-٣ الترخيص :

١-٣-١ شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاونى

لم يشهد شهر فبراير ٢٠١٥ تسجيل شركة تأمين جديدة ليظل عدد شركات التأمين العاملة في السوق وجمعيات التأمين التعاوني المسجلة بالهيئة كالتالي **٣٠** شركة تأمين ، **وجمعية تأمين تعاوني واحدة**، هذا بالإضافة إلى **شركة ذات طبيعة خاصة** وهي الشركة المصرية لضمان الصادرات شركة مساهمة مغلقة منشأة بقانون خاص بموجب أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ تزاول نشاط التأمين بالإضافة إلى أنشطة أخرى .

و فى مجال الشركات الجديدة فقد تقدمت للهيئة بعض شركات التأمين الاجنبية للحصول على ترخيص بمزاولة النشاط وقد تم منح الموافقة المبدئية شركة المتوسط والخليج للتأمين ميد جلف وهى شركة مساهمة بحرينية لمزاولة تأمينات الممتلكات وتعتبر شركة المتوسط والخليج للتأمين واعادة التأمين بالبحرين من احدى الشركات التى تساهم بحصة قدرها ٦٠% وهى تعتبر من اكبر المساهمين بالشركة كما تقدمت ايضا للهيئة شركة اكسا للتأمين وهى من اكبر الشركات الاسبانية فى مجال التأمين وقد تم منح كلاهما الموافقة المبدئية على التاسيس

وتجدر الاشارة الى انه فى وقت سابق قد تم منح الموافقة المبدئية للشركة المتحدة للتأمين لمزاولة تأمينات الممتلكات و تساهم فيها شركة المشرق للضمان وإعادة الضمان البنانية بحصة قدرها ٣٥% ، كما تم منح الموافقة المبدئية للشركة المصرية الامارتية لتأمينات الحياة التكافلى ويعتبر المساهم الرئيسى لها الشركة الاسلامية العربية للتأمين "سلامه" بحصة قدرها ٨٠%

١-٣-٢ مجمعات التأمين وصناديق التأمين الحكومية

لم يطرأ أى تعديل خلال شهر فبراير ٢٠١٥ على عدد مجمعات التأمين البالغ عددها **٤** مجمعات تأمين . وكذلك لم يطرأ أى تعديل على عدد صناديق التأمين الحكومية المسجلة بالهيئة خلال هذا الشهر والبالغ عددهم **٤** صناديق تأمين حكومية ، و هو نفس عددهم عام ٢٠١٤.

٢. صناديق التأمين الخاصة :

٢-١ الفحص

جدول (٢-١٠)	فحص صناديق التأمين الخاصة		
البيـــان	يناير-فبراير ٢٠١٤	يناير-فبراير ٢٠١٥	معدل التغير %
فحص مكتبى	٦٦	٦٢	%٦,١-
فحص ميدانى	٦٦	٦٢	%٦,١-
إبداء الرأى فى تعديل أو تسجيل للصناديق	٣١	٢٢	%٢٩,٠-
غلق مقار الصناديق	-	٠	—
تصفية صناديق	-	٠	—
شطب صناديق	-	٠	—
قيمة الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها (بالمليون جنيه)	٩٨٠,٧	٨٣٩,٧	%١٤,٤-
بيان الشكاوى التى وردت للإدارة	٢	٤	%١٠٠,٠

قامت إدارات الفحص الفني لصناديق التأمين الخاصة خلال الفترة من يناير-فبراير ٢٠١٥ :

- فحص مكتبي لعدد **٦٢** صندوق تأمين خاص ، تم من خلاله التأكد من استيفاء الصناديق التي ترد حساباتها الختامية للبيانات والأيضاحات المتممة لتلك الحسابات ومنها تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الصندوق وإرفاق مصادقات البنوك باستثمارات الصناديق وسداد رسوم الإشراف والرقابة وتحديد موعد انعقاد الجمعية العمومية وجدول أعمالها وكذلك استخراج المؤشرات المالية والفنية التى توضح التزام الصندوق بأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية وموافاة الصندوق بما أسفر عنه الفحص المكتبي من ملاحظات لاستيفائها تمهيدا للفحص الميداني .
- فحص ميداني لعدد **٦٢** صندوق تأمين تم من خلاله فحص السجلات المحاسبية للتحقق من مطابقتها لما هو وارد بالحسابات الختامية للصندوق وكذلك التأكد من تحقيق موارد الصندوق المحددة بنظامه الأساسي وصحة حساب صرف المزايا التأمينية المستحقة للأعضاء .
- الموافقة على استثمارات بلغت **٨٤٠ مليون** جنيه و تمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

٢-٢ تسجيل الصناديق:

جدول (٢-١١)	تسجيل صناديق التأمين الخاصة		
البيـان	يناير-فبراير ٢٠١٤	يناير- فبراير ٢٠١٥	معدل التغير %
تسجيل جديد	٢	٤	%١٠٠,٠
تعديل أنظمة أساسية	١٦	٣٢	%١٠٠,٠
شطب	٠	٢	–

- صدر خلال شهر فبراير ٢٠١٥ عدد **١٩** قراراً تتعلق بتسجيل و تعديل الأنظمة الأساسية لعدد **١٥** صندوق تأمين خاص.
- تم خلال الفترة من أول العام حتى نهاية فبراير تسجيل عدد **٤** صناديق تأمين خاص و تعديل الأنظمة الأساسية لعدد **٣٢** صندوق، و شطب صندوقين .
- تصدر القرارات بعد موافقة اللجنة المختصة والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم ١٥ لسنة ٢٠١٠.

٣. الأنشطة المساعدة :

٣ -١ شركات الوساطة فى التأمين وإعادة التأمين

تم تسجيل ٣ شركات وساطة جديدة في فبراير ٢٠١٥ ليصل عدد شركات الوساطة إلى (٤٦) شركة مقارنة بعدد (٤١) شركة وساطة في فبراير ٢٠١٤.

٣ -٢ وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)

جدول (٢- ١٢)	تسجيل وسطاء التأمين		
البيـــان	يناير-فبراير ٢٠١٤	يناير- فبراير ٢٠١٥	معدل التغير %
العدد الساري أول العام	٦٩١٢	٧٦٦٤	٪١٠,٩
تسجيل جديد	١١٠	١٢٥	٪١٣,٦
إعادة قيد	٥٣	٢٩	%٤٥,٣-
شطب	١٣٥	١٣١	%٣,٠-
العدد الساري فى نهاية الشهر	٦٩٤٠	٧٦٨٧	%١٠,٨

من الجدول السابق يتبين مايلى :

بلغ عدد وسطاء التأمين فى نهاية شهر فبراير ٢٠١٥ عدد (٧٦٨٧ وسيطا) مقابل عدد ٦٩٤٠ وسيطا فى نهاية شهر فبراير ٢٠١٤ بمعدل زيادة ١١ % .

جدول (٢-١٣)	أسباب شطب وسطاء التأمين		
البيان	يناير-فبراير ٢٠١٤	يناير- فبراير ٢٠١٥	معدل التغير %
شطب بسبب عدم التجديد	١٢٢	١١٥	% ٥,٧-
شطب بسبب عدم استيفاء مستندات	١١	١٢	% ٩,١
شطب بسبب رسوب فى امتحان الهيئة	١	٠	%١٠٠,٠-
شطب بناء على طلبهم	١	١	%٠,٠
شطب بسبب الوفاة	٠	٣	—
شطب بسبب مخالفة أحكام القانون (١٠) لسنة ١٩٨١	٠	٠	—
إجمالى العدد المشطوب	١٣٥	١٣١	%٣,٠-

٣-٣ خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)

لم يتم الترخيص لشركات جديدة خلال شهر فبراير ٢٠١٥ ليظل عدد شركات خبراء معاينة وتقدير الأضرار ٤٧ شركة مقارنة بعدد ٤٦ شركة في فبراير ٢٠١٤ .

٣-٤ خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)

جدول(٢-١٤)	عدد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)		
البيان	يناير-فبراير ٢٠١٤	يناير- فبراير ٢٠١٥	معدل التغير %
العدد السارى أول العام	٥١٠	٤٢٣	-١٧,١٪
تسجيل جديد	٤	٠	-١٠٠,٠٪
إعادة قيد	١	١	٠,٠٪
شطب	٣	١٠	٢٣٣,٣٪
العدد السارى فى نهاية الشهر	٥١٢	٤١٤	-١٩,١٪

من الجدول السابق يتبين مايلى :

بلغ عدد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار **٤١٤** خبير معاينة فى نهاية فبراير ٢٠١٥ مقابل **٥١٢** خبير معاينة في نهاية الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ بمعدل انخفاض ١٧% .

٣-٥ خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)

بلغ عدد خبراء التأمين الاستشاريين (أشخاص اعتباريين) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٥ (**١٠** شركات) مقارنة بعدد **١١** شركة في نهاية فبراير ٢٠١٤.

٣-٦ خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)

لم يتم تسجيل أي خبراء استشاريين جدد في شهر فبراير ٢٠١٥ ليظل عددهم **٣١٠** خبيراً مقارنة بعدد (٣٠٦) خبير استشاري في نهاية فبراير ٢٠١٤

٣-٧ الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)

تم تسجيل خبير اكتواري (واحد) خلال شهر فبراير ٢٠١٥ ليصبح عددهم **٣١** خبير اكتواري، مقارنة بعدد (٢٥) خبيرا اكتوارياً في نهاية فبراير ٢٠١٤

ثالثاً: نشاط التمويل العقارى

أهم المؤشرات

جدول (٣ – ١)	بيان مقارن بأهم مؤشرات نشاط التمويل العقارى				
البيـــــان	يناير-فبراير ٢٠١٤	يناير- فبراير ٢٠١٥	نسبة التغير %	تراكمياً منذ بداية النشاط حتى نهاية فبراير ٢٠١٤	تراكمياً منذ بداية النشاط حتى نهاية فبراير٢٠١٥
اجمالى التمويل العقارى الممنوح من الشركات (مليون جنيه)	٥٦,٤	٥١,٩	%٨,٠-	٤٣١٦	٤٨٨٧
اجمالى أرصدة التمويل العقارى لدى شركات التمويل (مليون جنيه)	٠	٠	٠	٢٢٥٨	٢٣١٩
اجمالى قيمة إعادة التمويل العقارى (مليون جنيه)	٠	٠	%٠,٠	٧٠٨	٨٠٠
عدد المستثمرين (العقود)	٧٢	١٨٧	%١٥٩,٧	٣٤١١٧	٣٦٢٠٣

١. تطور النشاط فيما يخص حجم التمويل العقارى

بلغ حجم التمويل العقاري الممنوح من شركات التمويل العقاري خلال الفترة المعروضة بدءاً من يناير ٢٠١٥ وحتى نهاية فبراير ٢٠١٥ مبلغ ٥١,٩ مليون جنيه مقابل ٥٦,٤ مليون جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ ، بمعدل انخفاض قدره ٨,٠ % .

وبلغ إجمالي حجم التمويل العقاري الممنوح من الشركات منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٥ ما قيمته ٤,٨٩ مليار جنيه مقابل ٤,٣٢ مليار جنيه حتى نهاية فبراير ٢٠١٤ بمعدل زيادة ١٣,٢%.

٢. تطور النشاط فيما يخص إجمالى أرصدة التمويل العقارى

بلغ إجمالي أرصدة التمويل العقاري لدى شركات التمويل منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٥ ما قيمته ٢,٣٢ مليار جنيه مقابل ٢,٢٦ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤.

٣. تطور النشاط فيما يخص حجم إعادة التمويل العقاري

لم يتم منح إعادة تمويل عقاري من الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري خلال فبراير ٢٠١٥ . وبلغ إجمالي قيمة إعادة التمويل العقاري الممنوح منذ بداية النشاط حتى نهاية فبراير ٢٠١٥ مبلغ ٨٠٠ مليون جنيه مقارنةً بمبلغ ٧٠٨ مليون جنيه منذ بداية النشاط حتى نهاية فبراير ٢٠١٤.

٤. تطور النشاط فيما يخص الدخل الشهرى

جدول (٣ – ٢)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب شرائح الدخل الشهري القيمة بالمليون جنيه				
الدخل الشهرى بالجنيه	يناير-فبراير ٢٠١٤		يناير- فبراير ٢٠١٥		نسبة التغير%
	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	
حتى ١٧٥٠ ج	٢,٥	٤,٤%	٠,٠	٠,٠٠%	-١٠٠,٠%
أكبر من ١٧٥٠ ج	٥٣,٩	٩٥,٦%	٥١,٩	١٠٠,٠%	-٣,٧ %
الإجمالي	٥٦,٤	١٠٠%	٥١,٩	١٠٠%	-٨,٠ %

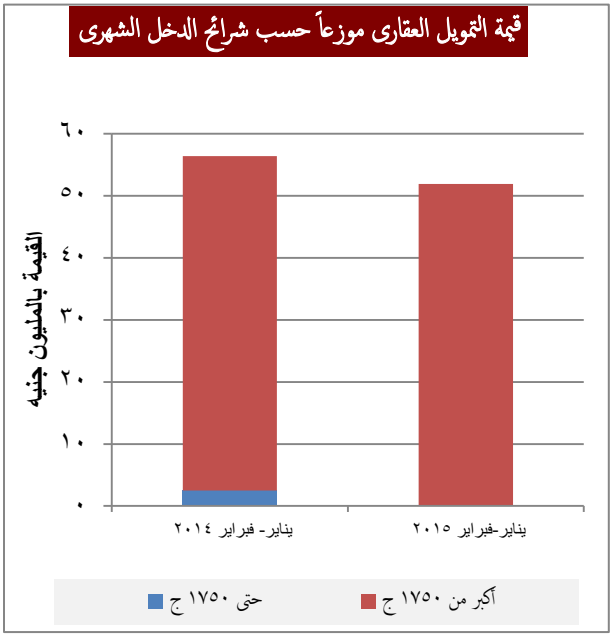

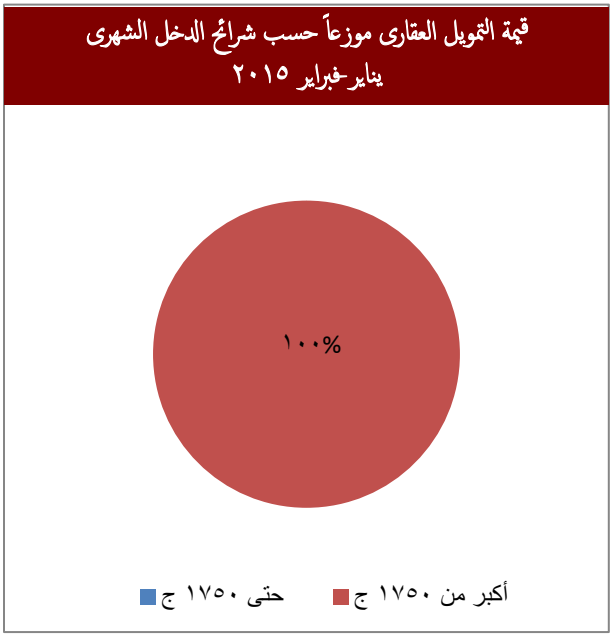

يتضح من الجدول و الرسم البياني السابق :

استحواذ فئات الدخل أكبر من ١٧٥٠ جنيه شهرياً على نسبة ١٠٠% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح بدءاً من يناير ٢٠١٥ وحتى نهاية فبراير ٢٠١٥ والبالغ قيمته ٥١,٩ مليون جنيه ، بينما استحوذت هذه الفئة خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ على ٩٥,٦% من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح وقدره ٥٦,٤ مليون جنيه.

٥. تطور النشاط فيما يخص عدد العقودالجديدة (عدد المستثمرين)

بلغ عدد العقود الجديدة (المستثمرين) ٥٢ عقداً (مستثمر جديد) خلال الفترة المعروضة بدءاً من يناير ٢٠١٥ وحتى نهاية فبراير ٢٠١٥ ، وذلك مقابل ٧٢ عقداً خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ ليصل إجمالي عدد العقود منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية فبراير ٢٠١٥ إلى ٣٦٠٨١ عقد (مستثمر) .

جدول (٣-٣)	عدد عقود التمويل العقاري (المستثمرين) موزعاً حسب شرائح الدخل الشهري				
الدخل الشهري بالجنيه	يناير-فبراير ٢٠١٤		يناير- فبراير ٢٠١٥		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
حتى ١٧٥٠	١٣	%١٨,١	٠	%٠,٠	%١٠٠-
أكبر من ١٧٥٠ ج	٥٩	%٨١,٩	٥٢	%١٠٠,٠	% ١٢-
الإجمالي	٧٢	%١٠٠	٥٢	%١٠٠	%٢٨-

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

مثلت نسبة عدد العقود في فئة الدخل أكبر من ١٧٥٠ جنيه شهرياً ١٠٠ % من إجمالي عدد العقود خلال الفترة من أول العام حتى نهاية فبراير ٢٠١٥ والبالغ عددهم ٥٢ مستثمر ، بينما كانت تمثل ٨١,٩ % خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ والتي بلغ عدد العقود بها ٧٢ عقد .

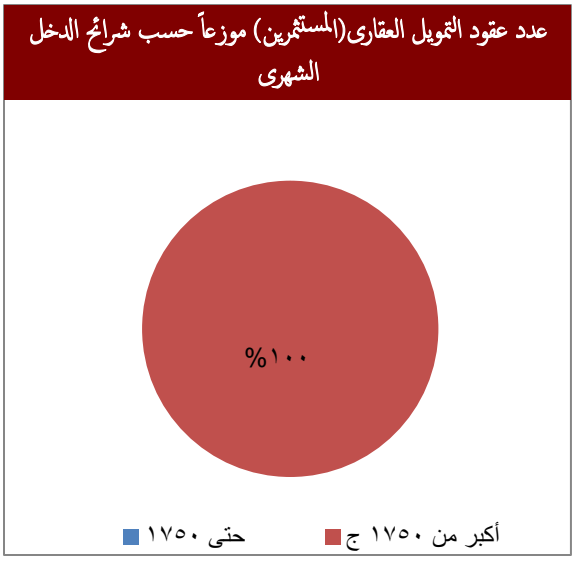

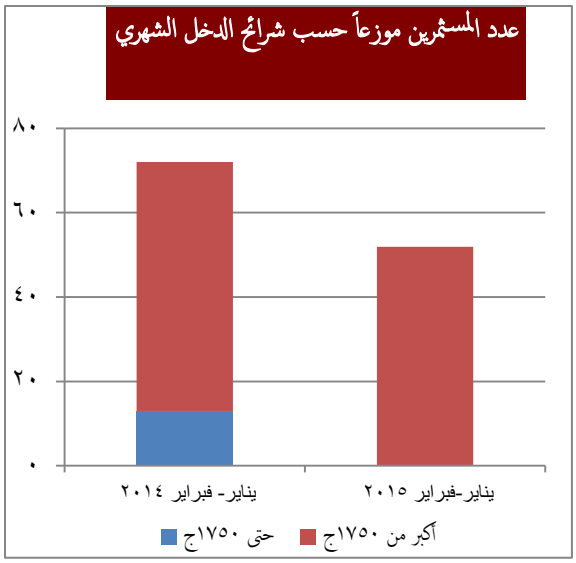

٦. تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (٣-٤)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب فئة المساحة القيمة بالمليون جنيه				
فئة المساحات م٢	يناير-فبراير ٢٠١٤		يناير- فبراير ٢٠١٥		نسبة التغير%
	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية %	
من ٠ - ٦٦ م٢	١,٥	%٢,٧	٠,٣	%٠,٦	%٨٠-
من ٦٦- ٨٦ م٢	٠,٠	%٠,٠	٠,١	%٠,٢	ـــــ
أكبر من ٨٦ م٢	٥٤,٩	%٩٧,٣	٥١,٥	%٩٩,٢	%٦-
الإجمالى	٥٦,٤	%١٠٠,٠	٥١,٩	%١٠٠,٠	%٨-

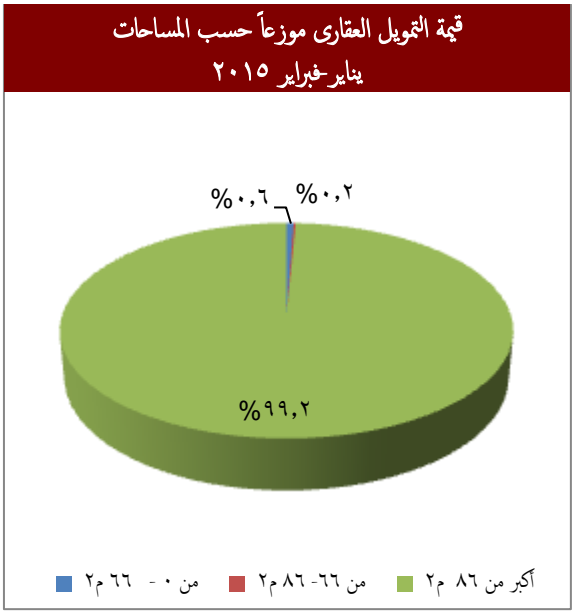

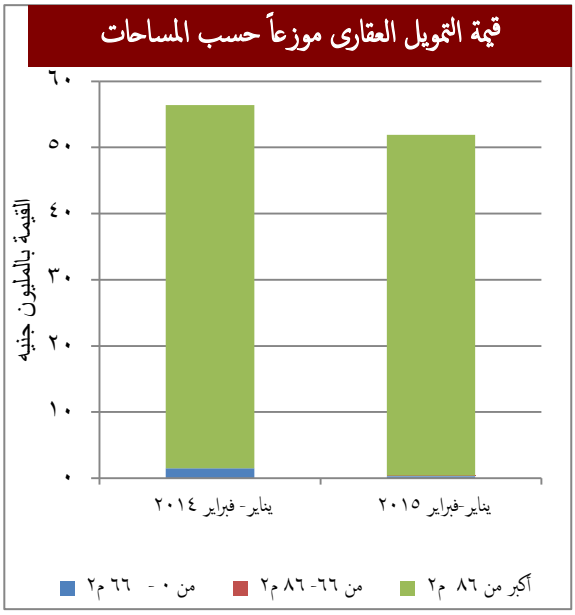

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

استحواذ فئة المساحة أكبر من ٨٦ م٢ على نسبة ٩٩,٢ % من إجمالي التمويل الممنوح من أول العام حتى نهاية فبراير ٢٠١٥ والبالغ قيمته ٥١,٩ مليون جنيه. بينما استحوذت هذه الفئة من المساحة في الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ على نسبة ٩٧,٣ % من إجمالي التمويل الممنوح و الذي بلغت قيمته ٥٦,٤ مليون جنيه.

جدول (٣-٥)	عدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة المساحة				
فئة المساحات م٢	يناير-فبراير ٢٠١٤		يناير- فبراير ٢٠١٥		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
من ٠ - ٦٦ م٢	٢٨	%٣٨,٩	٤	%٢,١	%٨٥,٧-
من ٦٦- ٨٦ م٢	٠	%٠,٠	١	%٠,٥	ـــــ
أكبر من ٨٦ م٢	٤٤	%٦١,١	١٨٢	%٩٧,٣	%٣١٣,٦
الإجمالى	٧٢	%١٠٠	١٨٧	%١٠٠	%١٥٩,٧

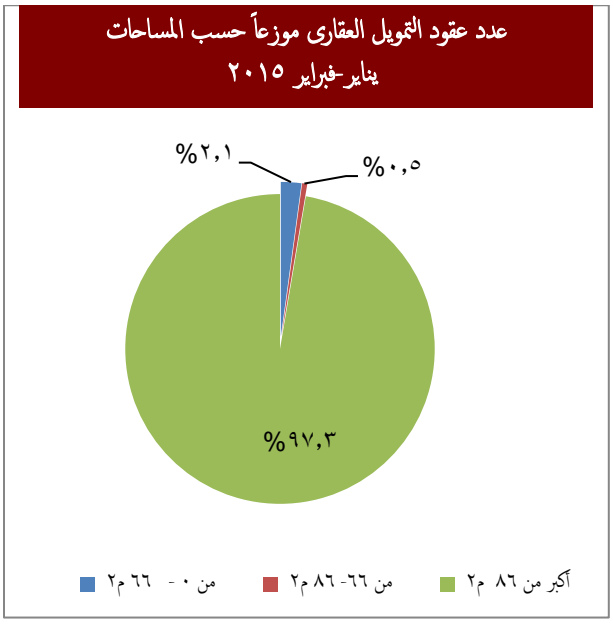

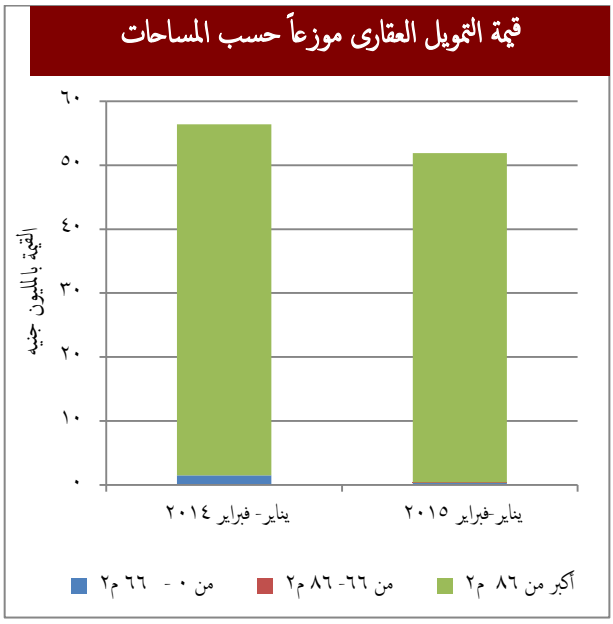

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- انخفاض النسبة التي تحتلها فئة المساحة (٦٦ م٢ فأقل) إلى ٢,١ % من إجمالي عدد العقود الجديدة خلال الفترة المعروضة " بدءاً من يناير ٢٠١٥ حتى نهاية فبراير ٢٠١٥" بينما كانت تحتل خلال الفترة المناظرة من عام العام السابق على نسبة ٣٨,٩% .

- ارتفاع النسبة التى تحتلها فئة المساحة (أكبر من ٨٦ م٢) إلى إلى ٩٧,٣ % من إجمالي عدد العقود الجديدة منذ بداية يناير ٢٠١٥حتى آخر فبراير ٢٠١٥، مقارنةً بنسبة ٦١,١ % خلال الفترة المناظرة من العام السابق .

- أما فئة المساحة (٦٦-٨٦ م٢) فتحتل نصيباً ضئيلاً جداً ، حيث مثلت ٠,٥% من إجمالي عدد المستثمرين الجدد " العقود الجديدة " خلال الفترة المعروضة " بدءاً من يناير ٢٠١٥ حتى نهاية فبراير ٢٠١٥" ، بينما لم يكن لها وجود خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤.

٧. تطور النشاط فيما يخص نوع الاستخدام

جدول (٣-٦)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع الاستخدام القيمة بالمليون جنيه				
الغرض	يناير-فبراير ٢٠١٤		يناير- فبراير ٢٠١٥		نسبة التغير%
	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية %	
سكنى	٥٤,٥	%٩٦,٦	٥١,٩	%١٠٠,٠	%٤,٨-
أخرى	١,٩	%٣,٤	٠,٠	%٠,٠	%١٠٠,٠-
الإجمالي	٥٦,٤	%١٠٠	٥١,٩	%١٠٠	%٨,٠-

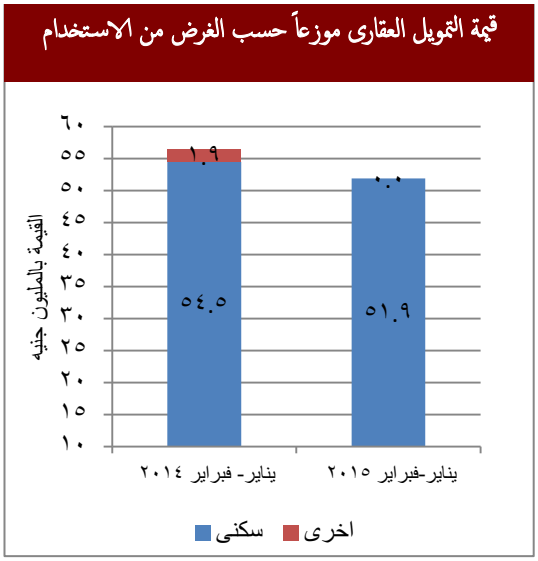

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

تمثل النسبة التي تحتلها فئة الوحدات السكنية ١٠٠% من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح فى الفترة المعروضة من عام ٢٠١٥، بينما كانت تمثل نسبة ٩٦,٦ % من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح خلال الفترة المناظرة من العام السابق ٢٠١٤ .

جدول (٣-٧)	عدد عقود التمويل العقاري موزعاً حسب الغرض من الاستخدام				
نوع الغرض	يناير-فبراير ٢٠١٤		يناير - فبراير ٢٠١٥		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
سكنى	٧١	%٩٨,٦	١٨٧	%١٠٠,٠	%١٦٣,٤
أخرى	١	%١,٤	٠	%٠,٠	%١٠٠,٠-
الإجمالي	٧٢	%١٠٠	١٨٧	%١٠٠	%١٥٩,٧

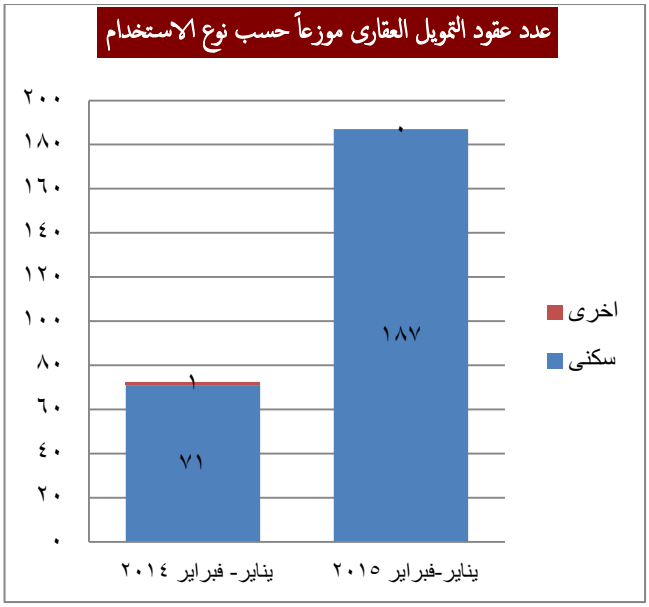

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

استحواذ فئة الوحدات السكنية على نسبة ١٠٠% من إجمالي عدد عقود التمويل العقاري خلال الفترة المعروضة " بدءاً من يناير ٢٠١٥ حتى نهاية فبراير ٢٠١٥" مقارنةً بنسبة ٩٨,٦ % خلال الفترة المناظرة من العام السابق ٢٠١٤ ، حيث يستحوذ السكن على الاهتمام الأكبر من جانب المستثمرين .

شركات التمويل العقاري

جدول (٣ –٨)	شـــركات التمويل العقـاري				
البيـــــان	يناير-فبراير ٢٠١٤	يناير- فبراير ٢٠١٥	نسبة التغير %	تراكمياً حتى نهاية فبراير ٢٠١٤	تراكمياً حتى نهاية فبراير ٢٠١٥
عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	٠	٠	٠	١٣	١٣
إجمالى رؤوس الأموال المصدرة للشركات (مليون جنيه)	٠	٠	٠	٢٠٥٣	٢٠٥٣

لم يتم خلال شهر فبراير ٢٠١٥ منح تراخيص لشركات تمويل عقاري جديدة ، ليظل عدد الشركات ثابتاً عند ١٢ شركة للتمويل العقاري، وشركة واحدة لإعادة التمويل العقاري ، و هو نفس عدد الشركات في نهاية يناير٢٠١٤.

وبلغ اجمالى رؤوس الأموال المصدرة للشركات في نهاية فبراير٢٠١٥ مبلغ ٢٠٥٣ مليون جنيه وهو نفس قيمتها في نهاية فبراير ٢٠١٤.

قيد المهنيين

جدول (٣-٩)	عدد المقيدين بأنشطة التمويل العقاري			
البيان	عدد المقيدين في فبراير٢٠١٤	عدد المقيدين في فبراير٢٠١٥	عدد المقيدين حتى نهاية فبراير٢٠١٤	عدد المقيدين حتى نهاية فبراير٢٠١٥
وسطاء التمويل العقاري	٠	٠	٢١٥	٢١٥
خبراء التقييم العقاري	٢	٠	١٨٥	١٩٥
الوكلاء العقاريين	١	٠	٢٠٢	٢٠٤

رابعاً: نشاط التأجير التمويلي

شهدت الفترة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٥ ارتفاعاً هائلاً في قيمة العقود في مجال التأجير التمويلى مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وفيما يلي أهم مؤشرات أداء هذا النشاط حتى نهاية فبراير ٢٠١٥ :

عدد وقيمة العقود

جدول (٤-١)	تطور نشاط التأجير التمويلى		
البيان	حتى نهاية فبراير ٢٠١٤	حتى نهاية فبراير ٢٠١٥	نسبة التغير %
عدد العقود	٢٩٣	٣٩٣	٣٤,١
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	٨٦٩,٠٤	٦٠٤٨,٢٨	٥٩٦,٠

- ارتفاع قيمة العقود لتصل إلى **٦٠٤٨,٢٨** مليون جنيه مقارنةً بـ **٨٦٩,٠٤** مليون جنيه حتى نهاية فبراير ٢٠١٤ بمعدل ارتفاع قدره ٥٩٦,٠ % ، ويرجع هذا الارتفاع الهائل إلى تسجيل عقدين معدات ثقيلة بقيمة ٤٨٥٧,٥٢ مليون جنيه خلال شهر فبراير ٢٠١٥ لصالح الشركة المصرية للحفر البحرى .

- ارتفاع عدد العقود ليصل إلى **٣٩٣** عقداً مقارنةً بـ **٢٩٣** عقداً خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره ٣٤,١% .

تطور نشاط التأجير التمويلى وفقاً لقيمة العقود

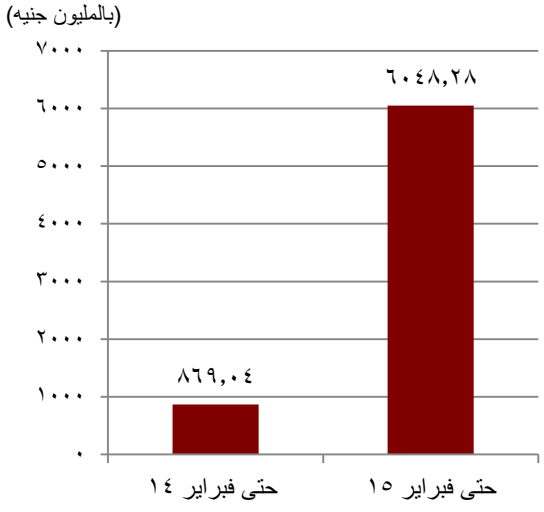

تطور نشاط التأجير التمويلى وفقاً لعدد العقود

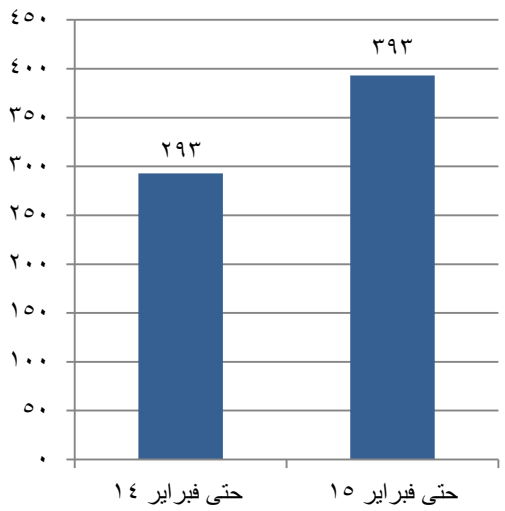

تصنيف النشـاط

جدول (٤-٢)	تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط					
م	النشاط	حتى نهاية فبراير ٢٠١٤			حتى نهاية فبراير ٢٠١٥		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %
١	معدات ثقيلة	٣٣	٥٨,٧٨	٦,٧٦	٢٤	٤٩٨٦,٢١	٨٢,٤٤
٢	عقارات وأراضي	١٩	٤٣٦,٣٩	٥٠,٢١	١٥	٣٠٨,١٦	٥,١
٣	سيارات نقل	٨٠	١١٤,٥٢	١٣,١٨	١٥٠	٢٥٣,٨٢	٤,٢
٤	آلات ومعدات	٢٣	٧٩,٤٢	٩,١٤	٥١	٢٢٧,٣٤	٣,٧٦
٥	خطوط انتاج	٨	٤١,٧٦	٤,٨١	٢١	١١٢,١٥	١,٨٥
٦	سيارات ملاكي	١٠٢	٦٢,٢٧	٧,١٧	٩٣	٥٨,٣٧	٠,٩٧
٧	أجهزة مكتبية	١٨	٢٤,٦٩	٢,٨٤	٢٣	٢٨,٨٢	٠,٤٨
٨	بواخر	٢	٣٦,١٦	٤,١٦	١	١٦	٠,٢٦
٩	المال المعنوي	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	١	١,٣٥	٠,٠٢
١٠	أخرى	٨	١٥,٠٥	١,٧٣	١٤	٥٦,٠٧	٠,٩٣
	الإجمالى	٢٩٣	٨٦٩,٠٤	١٠٠,٠٠	٣٩٣	٦٠٤٨,٢٩	١٠٠,٠٠

- شهدت الفترة محل الدراسة- لأول مرة- تصدر نشاط المعدات الثقيلة قائمة التصنيفات مسجلاً **٤٩٨٦,٢١** مليون جنيه بنسبة ٨٢,٤٤%. وذلك نظراً لتسجيل الشركة المصرية للحفر البحرى عقدين معدات ثقيلة بقيمة ٤٨٥٧,٥٢ مليون جنيه خلال شهر فبراير ٢٠١٥ .

- تلا نشاط المعدات الثقيلة فى الترتيب نشاط العقارات والأراضي باستحواذه على ٥,١% من إجمالى قيمة العقود وبقيمة بلغت **٣٠٨,١٦** مليون جنيه.

- وحل فى الترتيب الثالث نشاط سيارات النقل بقيمة عقود بلغت **٢٥٣,٨٢** مليون جنيه ونسبة ٤,٢% من إجمالى قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

قيم عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط حتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٥

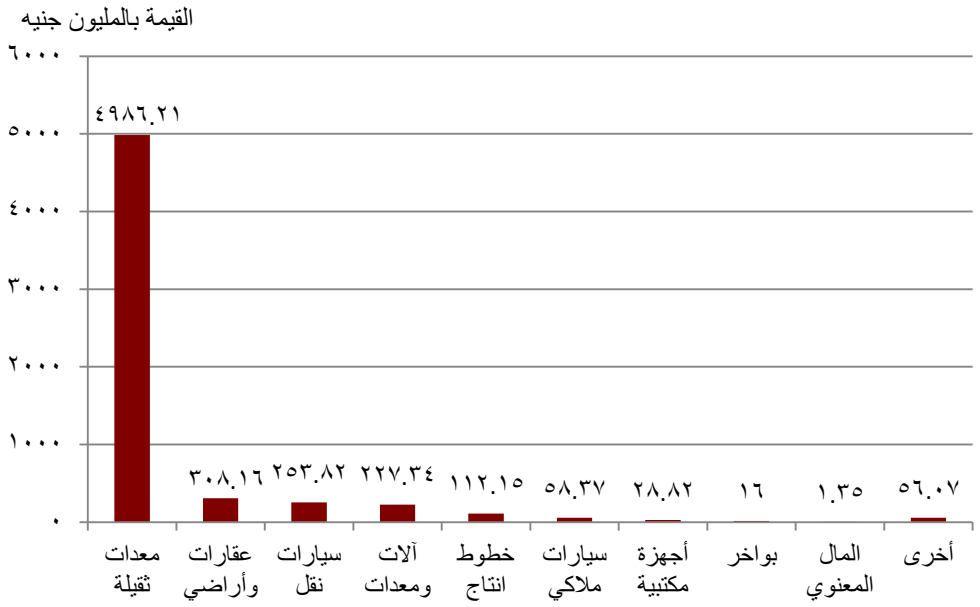

عددعقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط حتى نهاية شهر فبراير٢٠١٥

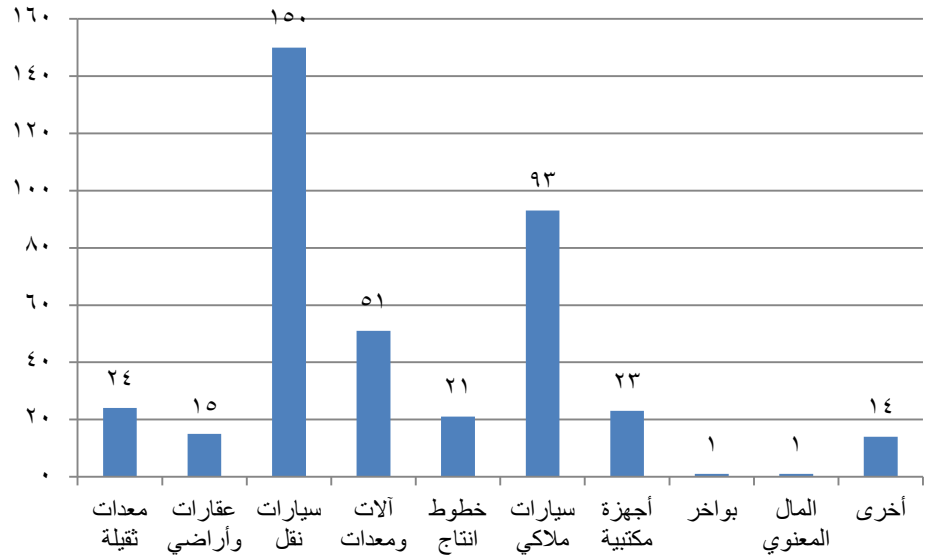

شركات التأجير التمويلي

جدول (٤-٣)	شركات التأجير التمويلى	
بيـان	حتى فبراير ٢٠١٤	حتى فبراير ٢٠١٥
عدد الشركات المقيدة حتى نهاية الشهر	٢١٤	٢١٦
عدد الشركات العاملة خلال الشهر	١٩	١٧

- لم تشهد الفترة محل الدراسة الترخيص لأية شركة جديدة بمزاولة نشاط التأجير التمويلي بالسوق ، ليظل بذلك عدد الشركات المقيدة بالهيئة ثابتاً عند ٢١٦ شركة مقارنةً بـ ٢١٤ خلال الفترة المناظرة من العام السابق. بينما شهدت الفترة محل الدراسة نشاط ١٧ شركة تأجير تمويلى مقابل ١٩ شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق .

- بلغ عدد الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن ٢% عدد ١٣ شركة خلال الفترة محل الدراسة مقابل ١٠ شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق .

- اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة الشركة المصرية للحفر البحرى باستحواذها على حصة سوقية بلغت ٨٠ % ، تليها شركة انكوليس بحصة سوقية بلغت ٤ % ، لتأتى شركة كيو إن بى الأهلى فى الترتيب الثالث بنسبة ٣% من إجمالى قيم العقود بالسوق حتى نهاية فبراير ٢٠١٥ .

جـدول (٤-٤)	الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً

م	الشـركة	حتى نهاية فبراير ٢٠١٤			حتى نهاية فبراير ٢٠١٥		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %
١	المصرية للحفر البحرى	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٢	٤٨٥٧,٥٢	٨٠,٣١
٢	الدولية للتأجير التمويلى - انكوليس	٢٩	٥٢,٥١	٦,٠٤	٦٠	٢٣٠,٩٣	٣,٨٢
٣	كيو أن بى الأهلى للتأجير التمويلى	٦٣	٨٠,٣٧	٩,٢٥	٨٨	١٩٨,٩٨	٣,٢٩
٤	كوربليس للتأجير التمويلى - مصر(كورب ليس)	٤٢	٢٦١,٧٣	٣٠,١٢	٣٩	١٩٥,٦٧	٣,٢٤
٥	تكنوليس للتأجير التمويلي	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٦	٩٨,٢٢	١,٦٢
٦	بيريوس مصر للتأجير التمويلي	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	١٤	٨١,٧٢	١,٣٥
٧	تمويل للتأجير التمويلى	١	١٥,٦٦	١,٨	١٠	٧٥,١٢	١,٢٤
٨	اوريكس مصر للتأجير التمويلى	٣٧	٣٧,٤٦	٤,٣١	٣٦	٦٤,٠٩	١,٠٦
٩	أديليس للتأجير التمويلى	١٥	٩,٢٦	١,٠٧	٤٥	٦٣,٦٤	١,٠٥
١٠	جى بى للتأجير التمويلى	١٤	١٢١,٨٨	١٤,٠٢	١٩	٥٦,٠١	٠,٩٣
١١	التوفيق للتأجير التمويلى	٣٠	١٠١,٤٤	١١,٦٧	٢٢	٥١,٤٦	٠,٨٥
١٢	الاهلى للتأجير التمويلى	١١	٢٠,١	٢,٣١	٥	٣٠,٣٦	٠,٥
١٣	الصعيد للتاجير التمويلى	١٢	١١,٤٨	١,٣٢	٣٠	٢٩	٠,٤٨
١٤	التوفيق لتأجير الأصول للشركات الصغيرة والمتوسطة	١	٣,٦٢	٠,٤٢	٩	١٠,٠٨	٠,١٧
١٥	الامارات دبى الوطنى للتأجير التمويلى	٢	٥,٧١	٠,٦٦	٣	٢,٤٤	٠,٠٤
١٦	توشكى للتأجير التمويلى	١٥	٧,٩٣	٠,٩١	٤	١,٦٨	٠,٠٣
١٧	النيل للتأجير التمويلى NFL	١	٠,٢٥	٠,٠٣	١	١,٣٥	٠,٠٢
١٨	بيت الخبرة للتنمية الإقتصادية	٨	١٠٥,٠٧	١٢,٠٩	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
١٩	مصر فوركابيتال ليز للتأجير التمويلي	١	٢٧,٨٥	٣,٢	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
٢٠	اوتراك للتأجير التمويلى	٦	٤,٧٢	٠,٥٤	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
٢١	مكة للتأجير التمويلي	٢	١,٠٢	٠,١٢	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
٢٢	مجموعة إخوان للتأجير التمويلي	٣	١	٠,١٢	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
	الإجـمـالـى	٢٩٣	٨٦٩,٠٦	١٠٠,٠٠	٣٩٣	٦٠٤٨,٢٧	١٠٠,٠٠

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلى الأكثر نشاطاً
حتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٥

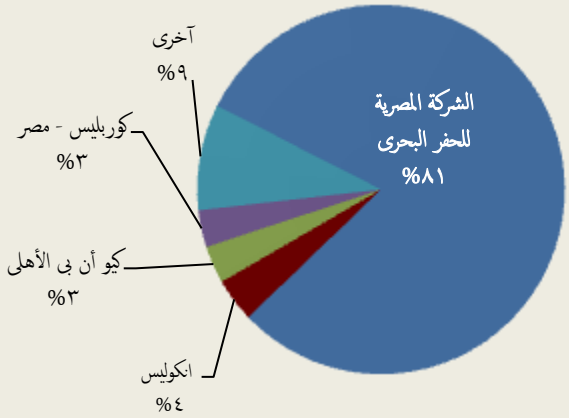

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً
حتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٤

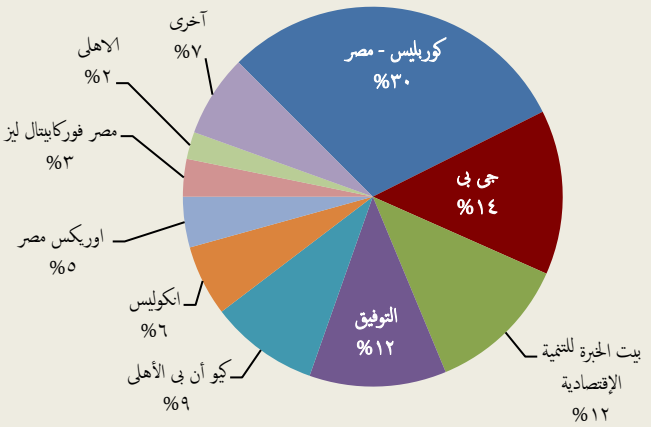

* أخرى: تشمل الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن ٢%.

* يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.

* قيمة العقود = القيمة الإيجارية الإجمالية ، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتى تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).

خامساً : التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

يوضح الرسم التوضيحي التالي ارتفاع إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراة إلى ١،٣٤٩ مليون جنيه في نهاية فبراير ٢٠١٥ بالمقارنة بـ ١,٢٢٨ مليون جنيه في ديسمبر ٢٠١٤ بمعدل زيادة قدره ١٠%.

جدول (٥-١)	حجم الأرصدة المدينة القيمة بالمليون جنيه				
السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	فبراير-١٥
حجم الأرصدة المدينة	٢٣٩	٤٩٥	٩٧١	١،٢٢٨	١،٣٤٩

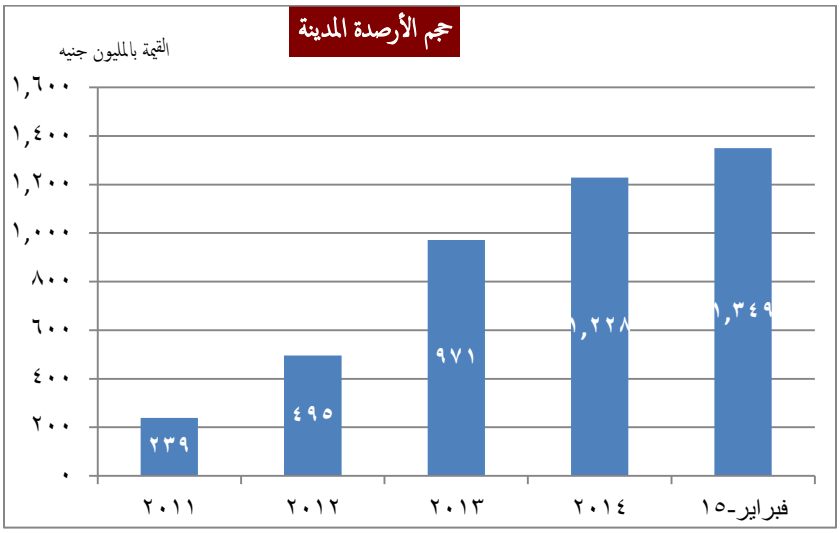

حجم الأوراق المخصمة

بلغ حجم الأوراق المخصمة ما يقارب ٥١٧ مليون جنيه منذ مطلع عام ٢٠١٥ حتى نهاية شهر فبراير.

جدول (٥-٢)	حجم الأوراق المخصمة القيمة بالمليون جنيه				
البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	يناير- فبراير-١٥
مع حق الرجوع	٣٨٢	٥٣٢	١،٢٥١	١،٧٣٠	٢٨١
بدون حق الرجوع	٥٩٣	٧٣١	٢،٠٤٥	٢،٠٠٤	٢٣٦
إجمالي حجم الأوراق المخصمة	٩٧٥	١،٢٦٣	٣،٢٩٦	٣،٧٣٦	٥١٧

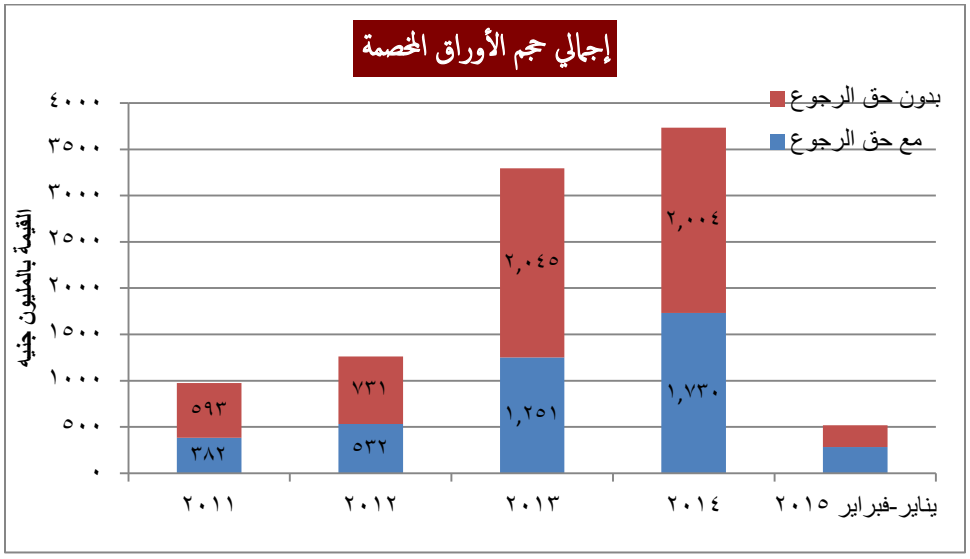

حجم الأوراق المخصمة موزعاً وفقاً لنوع التخصيم دولي/محلي

(فبراير ٢٠١٥)

يوضح الرسم البيانى التالي حجم الأوراق المخصمة خلال شهر فبراير ٢٠١٥ موزعة وفقاً لنوع التخصيم : تخصيم محلي و تخصيم دولي (تصدير/استيراد) ، حيث استحوذ حجم الأوراق المخصمة محلياً على ٧٤ % من إجمالي حجم الأوراق المخصمة ، بينما بلغ نصيب حجم الأوراق المخصمة دولياً نسبة ٢٦% من إجمالي الأوراق المخصمة ، حيث بلغ تخصيم التصدير (١٥%) أما تخصيم الاستيراد فقد كان نصيبه ١١% من إجمالي الأوراق المخصمة.

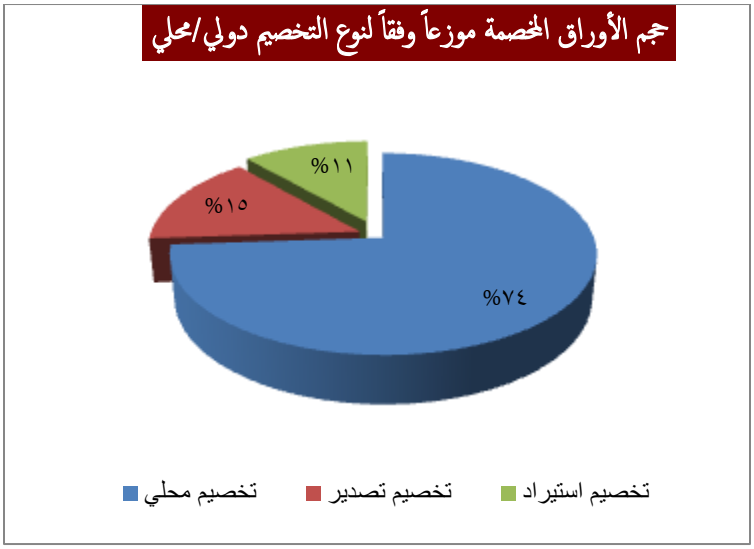

عدد العملاء

يوضح الجدول التالي تناقص عدد عملاء التخصيم من ١٨٢ في نهاية عام ٢٠١٤ إلى ١٧٤ عميل في يناير ٢٠١٥ بمعدل تناقص ١٦,٥%.

جدول (٥-٣)	عدد العملاء				
البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	يناير-فبراير ٢٠١٥
عدد العملاء	٨٩	١٠٩	١٥٢	١٨٢	١٧٤

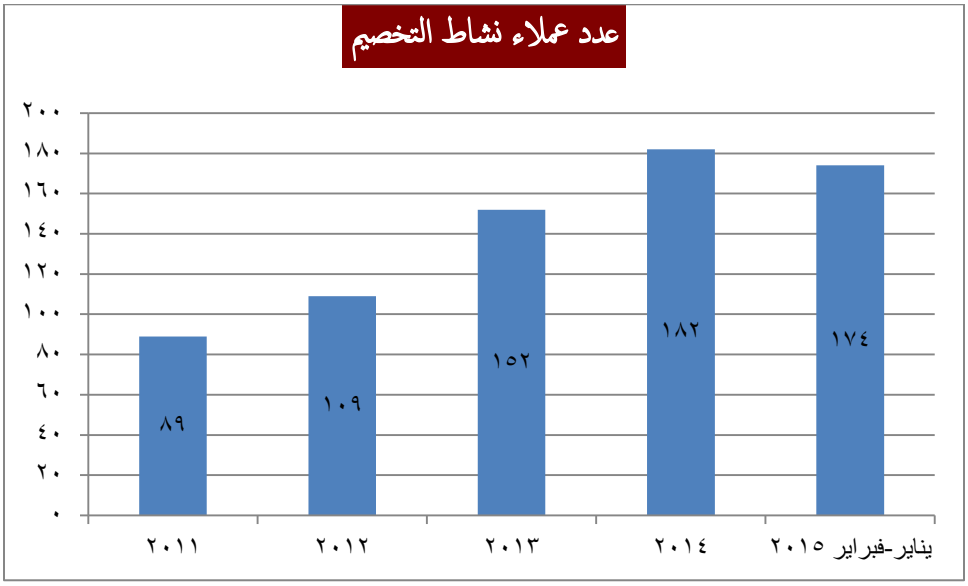

شركات التخصيم

لم يتم الترخيص لشركات تخصيم جديدة ليظل عددهم ثابتاً عند ٦ شركات . و حصلت **شركة المصريين على الموافقة المبدئية ولكن لم ترخص بعد.**

جدول (٥-٤)	شركات التخصيم				
البـــــــيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	يناير- فبراير ٢٠١٥
إجمالي عدد الشركات المقيدة	١	٤	٦	٦	٦
عدد الشركات التي حصلت على الترخيص	٠	٣	٢	٠	٠

رؤوس أموال الشركات

جدول (٥-٥)	رؤوس أموال شركات التخصيم
شركة التخصيم	رأس المال
الشركة المصرية للتخصيم	١٥ مليون دولار
شركة درايف للتخصيم	٤٨ مليون جنيه
شركة QNB للتخصيم (NSGB سابقاً)	١٥٠ مليون جنيه [٣]
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط التخصيم)	١٠٠ مليون جنيه
شركة القاهرة للتخصيم	١٠ مليون جنيه
الشركة المصرية لضمان الصادرات	٢٥٠ مليون جنيه

الحصص السوقية لشركات التخصيم خلال شهر فبراير ٢٠١٥

فيما يلي بيان بحجم الحصص السوقية لشركات التخصيم وفقاً لحجم الأوراق المخصمة خلال شهر فبراير ٢٠١٥

جدول (٥-٦)	الحصص السوقية لشركات التخصيم خلال شهر فبراير ٢٠١٥
اسم الشركة	الحصة السوقية
شركة QNB للتخصيم (NSGB سابقاً)	%٤٤,٢٢
الشركة المصرية للتخصيم	%٣٤
شركة درايف للتخصيم	%١١,٨٦
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط التخصيم)	%٥,٠٣
شركة القاهرة للتخصيم	%٣,٦٠
الشركة المصرية لضمان الصادرات	%١,٢٩

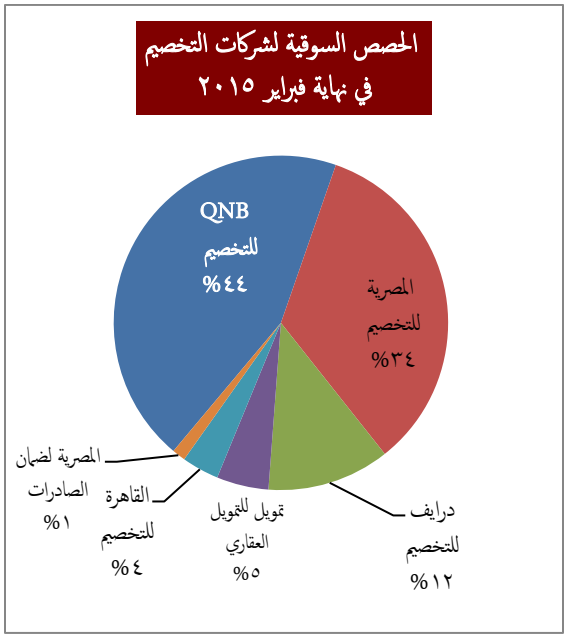

[٣] شركة QNB للتخصيم بصدد زيادة رأس المال المصدر من ٥٠ إلى ١٥٠ مليون جنيه

سادساً:التمويل متناهى الصغر

يقصد بالتمويل متناهي الصغر كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية فى المجالات وبالقيمة التى يحددها مجلس إدارة الهيئة ويعتبر التمويل متناهي الصغر وسيلة رئيسية من وسائل تشجيع مساهمة الفئات محدودة الدخل في النشاط الاقتصادي، فالوصول الى وسائل تمويلية مختلفة للافراد وأصحاب المنشآت متناهية الصغر يسهم في الحد من البطالة والمساهمة في تحسين دخول الأسر الأكثر فقرا، ويحقق اثر ايجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.

ويتسم التمويل متناهي الصغر وفقا للتجارب السائدة في مختلف بلدان العالم بأنه يعتمد على الاتصال الشخصي والمباشر بين جهة التمويل والعملاء، وعلى توفير مبالغ او خدمات محدودة القيمة، بما يتطلب وجود كيانات منظمة للتواصل الشخصي مع الافراد والكيانات والمشروعات متناهية الصغر.

فى ١٣ نوفمبر ٢٠١٤صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بشان تنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر، وقد بدأت الهيئة فى صياغة القرارات التنفيذية والضوابط اللازمة لتنظيم النشاط وتحديد متطلبات الترخيص لكل من الشركات والجمعيات الأهلية.

وتم إنشاء وحدة ذات طابع خاص تابعة للهيئة للإشراف على نشاط التمويل متناهى الصغر بالجمعيات والمؤسسات الأهلية والتى منحها القانون ستة أشهر لتوفيق أوضاعها، ويضم مجلس أمناء تلك الوحدة عدد من الخبراء فى المجال وقيادات الجمعيات وممثلين لعدد من الوزارات المعنية والبنك المركزى والصندوق الاجتماعى للتنمية. وقد سمح القانون بقيام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالمساهمة فى تأسيس شركات لمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر.

ونظرا لانه لم يتم النص على وجود لائحة تنفيذية له فقد أحال القانون إلى مجلس إدارة الهيئة إصدار ما يلزم من قرارات تفصيلية ومن ضمنها: تحديد مجالات التمويل متناهى الصغر وقيمة التمويل، وكذا متطلبات الترخيص لمزاولة نشاط للشركات و ومعايير الملاءة المالية وقواعد الإشراف والرقابة. ويختص مجلس إدارة الهيئة أيضاً بتحديد أسس حساب المخصصات على ضوء المخاطر الائتمانية و التمويلية و التشغيلية و قواعد الإفصاح و البيانات الواجب نشرها. علماً بأنه تعد من التكاليف واجبة الخصم عند تحديد صافى الدخل الخاضع للضريبة العوائد المدينة التى تدفعها الشركة على القروض وغيرها من وسائل التمويل و المخصصات التى تكونها الشركة على التمويل المشكوك فى تحصيله وفقاً للمعايير التى تضعها الهيئة ولما يقر به مراقب حسابات الشركة .وتعفى من الضرائب والرسوم والدمغة أرصدة القروض وغيرها من صور التمويل متناهي الصغر.

كما يحظر القانون على الشركات والجمعيات تلقى ودائع كما أنه لا يمتد إلى البنوك فهى تعمل تحت إشراف البنك المركزى المصرى. ولا يقتصر "التمويل متناهى الصغر" على الإقراض وانما يمكن أن يشمل صيغ التأجير التمويلى والمرابحة والمتاجرة وما إلى ذلك.

وفى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالتمويل متناهى الصغر : كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية فى المجالات وبالقيمة التى يحددها مجلس إدارة الهيئة بما لا يجاوز مائة ألف جنيه، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح مجلس إدارة الهيئة وفقاً للظروف الاقتصادية ومتطلبات السوق زيادة الحد الأقصى بما لا يجاوز ٥% سنوياً

وجارى تشكيل لجان التظلمات التي تقدمها الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقا لأحكام القانون وكذلك استصدار قرار من وزير العدل لمنح صفة الضبطية القضائية لبعض العاملين بالهيئة فيما يخص الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية.

ويهدف القانون الى تحقيق ما يلي:

١- تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر بما يتضمن مصالح الإطراف المعنية والرقابة على الشركات التي تقدمه لضمان الكفاءة والشفافية وإدارة للمخاطر التي قد تتعرض لها.

٢- تطوير المعايير المهنية لنشاط التمويل متناهي الصغر للنهوض بها وبالعاملين بها بما يتماشى مع المعايير الدولية.

٣- جذب المزيد من الجهات الراغبة في تقديم التمويل متناهي الصغر من المؤسسات المالية المهتمة بإتاحة التمويل لأصحاب المشروعات متناهية الصغر بما يؤدي الى التنافس بينها بما يحقق مصلحة العملاء .

٤- التوسع في تقديم الخدمات المالية للمشروعات متناهية الصغر وللفئات المستهدفة من العملاء للتقليل من الفجوة التمويلية بهذا القطاع.

٥- تشجيع وتنظيم التأسيس والترخيص لشركات التمويل متناهي الصغر وإتاحة موارد التمويل لها

مجالات التمويل متناهى الصغر في مصر

١. **المجالات الزراعية والانشطة المرتبطة بها :** و تشمل مجالات الانتاج أو التصنيع الزراعى و تربية الحيوانات والطيور و المزارع السمكية وصيد الاسماك ، و غير ذلك من الانشطة او المشروعات فى المجالات الزراعية.
٢. **المجالات الانتاجية والصناعية والحرفية :** وتشمل كافة مجالات الانتاج والتصنيع فى مجال المنسوجات و الحياكة والاثاث والمنتجات الغذائية والجلدية والورقية والخشبية والمعدنية والبلاستيكية والزجاجية والادوات المكتبية والاجهزة والالات والمعدات ، والمشغولات اليدوية بكافة انواعها ، وتدوير المخلفات، وغير ذلك من الانشطة أوالمشروعات فى المجالات الانتاجية والصناعية والحرفية.
٣. **المجالات الخدمية :** وتشمل اعمال المقاولات والتشطيب والنقل والتعبئة والتخزين والصيانة والاصلاح والمطاعم و التغذية والملابس الرياضية والالعاب والترفيه وخدمات الحاسب الالى ونظم المعلومات والاتصالات والخدمات الصحية والطبية والخدمات التعليمية والتدريب ،وخدمات السياحة والسفر والتصوير والاعمال الفنية والاعلان والتصوير والطباعة والتجليد والخدمات المهنية وخدمات النظافة وتنظيف وكى الملابس وغير ذلك من الانشطة أو المشروعات فى المجالات الخدمية.
٤. المجالات التجارية : وتشمل كافة الانشطة أو المشروعات فى مجالات تجارة الجملة والتجزئة والتوريدات واعمال الوساطة والتوزيع .

حماية المتعاملين

حددت أفضل الممارسات الدولية ست مبادئ رئيسية لحماية عملاء التمويل متناهي الصغر وخاصة المقترضين وهي:

- للعملاء الحق في معرفة معدلات الفائدة، والرسوم وغير ذلك من التكاليف التي يجب عليهم دفعها .
- يجب ألا يتحمل العملاء تكلفة عدم كفاءة شركة التمويل المتناهي الصغر، والتي يجب أن توازن بين الأسعار العادلة للمنتجات والخدمات، وبين محاولاتها للوصول إلى عدد أكبر من العملاء .
- يجب أن يعامل العملاء بطريقة عادلة ومنضبطة ومحترمة .
- يجب أن يحظى العملاء بفرص لعرض آرائهم عن المنتجات والخدمات و على الجهه المقرضة توفير آلية واضحة لتقديم الشكاوى .
- يجب أن تظل المعلومات الشخصية للعميل سرية، ويجب ألا يفصح عنها دون إذن مسبق من العميل.

وبناءاً على هذه المبادئ، اتفقت أفضل الممارسات الدولية على عدد من الإجراءات التي يجب إتباعها من قبل مؤسسات التمويل الأصغر وتشمل:

- استخدام نموذج عقد/ طلب القرض أو الخدمة المالية موضح به التكاليف والمصروفات الحقيقية والمتعلقة بالقرض أو الخدمة المالية التي يدفعها العميل، إلى جانب شروط منح القرض والسياسات التي تتبعها الشركة في الصرف، والتحصيل، والتعامل مع حالات التأخر أو عدم السداد. ويجب أن يحصل العميل على نسخة رسمية لعقد/طلب القرض أو الخدمة المالية الذي يتم توقيعه. كما يجب أن يشرح موظفو القروض شفهياً للعملاء جميع الشروط .
- يجب أن تصدر شركة التمويل المتناهي الصغر إيصالات مختومة للأقساط التي يتم دفعها .
- ينبغي لشركة التمويل المتناهي الصغر أن تضمن المعاملة الحسنة من موظفي القروض للعملاء وعدم اللجوء إلى ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية خاصة عند تحصيل الديون .
- ينبغي لشركة التمويل المتناهي الصغر أن تضمن توفير وسائل كافية لتقييم القدرة الائتمانية للعميل بما في ذلك الحصول على التقرير الائتماني للعميل من شركات الاستعلام الائتماني قبل منحه القرض من أجل تحسين التحليل الائتماني للعميل، وحمايته من الوقوع في ديون تفوق طاقته.

قرارات مجلس ادارة الهيئة

أقر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهى الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية والتى أعدها مجلس أمناء وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهى الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية بعد مناقشتها على مدى أكثر من اجتماع.

وفيما يلي قرارات مجلس الإدارة التى صدرت بشأن التمويل متناهي الصغر حتى تاريخه :

القرار	موضوعه
قرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٥	بشأن النظام الاساسى للاتحاد المصرى للتمويل متناهى الصغر
قرار رقم (١٧٣) لسنة ٢٠١٤	بشأن قواعد وضوابط ممارسة الشركات لنشاط التمويـل متناهى الصغر.
قرار رقم (١٧٢) لسنة ٢٠١٤	بشأن شروط وقواعد واجراءات الترخيص للشركات بمزاولة نشاط التمويـل متناهى الصغر.
قرار رقم (١٧١) لسنة ٢٠١٤	بشأن مقابل خدمات للجهات العاملة فى نشاط التمويل متناهى الصغر.
قرار رقم (١٦١) لسنة ٢٠١٤	بشأن ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب فى سجل مراقبى الحسابات شركات التمويـل متناهى الصغر.
قرار رقم (١٥٨) لسنة ٢٠١٤	بشأن مجالات التمويل متناهى الصغر وقيمته.

هذا و تجدر الإشارة إلى أن القواعد تم إقرارها من مجلس الإدارة قد جاءت وفقاً لما نص عليه القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ والذى صدر مؤخراً لينظم لأول مرة هذا النشاط فى مصر، و قد راعت تقسيم الجمعيات والمؤسسات الأهلية إلى ثلاثة فئات وفقاً لحجم محفظة التمويل متناهى الصغر لديها، الفئة (أ (للمحفظة التى تبلغ ٥٠ مليون جنيه فأكثر والفئة (ب) للمحفظة من ١٠ مليون إلى أقل من ٥٠مليون جنيه، والفئة (ج) التى تقل قيمة محفظة التمويل متناهى الصغر لديها عن ١٠ مليون جنيه. وجاء ذلك لكى تتناسب قواعد ومعايير ممارسة النشاط ومتطلبات الإفصاح وإدارة المخاطر مع حجم الأعمال والبنية الإدارية لكل فئة وبما لا يحملها بأعباء تفوق طاقتها.

وقد نظمت هذه القواعد كل ما يتعلق بممارسة نشاط التمويل متناهى الصغر بالجمعيات والمؤسسات الأهلية حيث تناول إلتزامات الجمعية أو المؤسسة ومتطلبات الحوكمة والشروط المطلوب توافرها فى مجلس الإدارة والمديرين، والتى تختلف من فئة إلى أخرى، إضافة إلى المتطلبات التنظيمية والفنية وكذلك ما يتعلق بمنح التمويل وإدارة المخاطر و حماية المتعاملين وقواعد إعداد القوائم المالية. كما تناولت الضوابط حوالة المحفظة الائتمانية ومتطلبات فتح ونقل ووقف نشاط مكاتب فرعية للجمعية أو المؤسسة إضافة إلى التقارير الرقابية المطلوبة ودوريتها ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وما يرتبط بالتعامل مع ممثلى الهيئة بشأن الإشراف والرقابة والتحقق.

وفيما يتعلق باعتبارات منح التمويل لعميل أو مجموعة عملاء متضامنين يراعى تطبيق السياسات المعتمدة بالجمعية أو المؤسسة الأهلية وعلى الأخص مراعاة الاعتبارات الآتية: مصداقية العميل ومدى خبرته و/أو مقدرته على ممارسة النشاط المطلوب تمويله، تجنب تحميل العميل تمويل يفوق طاقته على السداد، سابقة التعامل ، نتائج الاستعلام عنه ومن ضمنه نتيجة الاستعلام الائتمانى لحالات التمويل أكثر من ١٥٠٠ جنيه، وتناسب قيمة التمويل مع طبيعة المشروع وحجمه ومتطلباته التمويلية، مع مراعاة الاحتياجات المعيشية للعميل، وكذلك التدرج في التمويل مع نمو حجم النشاط وسابقة التعامل مع العميل.

كما تضمنت القواعد التى تم إقرارها من مجلس الإدارة أنه يجوز للجمعية أو المؤسسة منح تمويل الجماعي لمجموعة متضامنة من الأفراد في سداد قيمة التمويل وتحدد الجمعية أو المؤسسة الحد الأدنى والأقصى لعدد أفراد المجموعة وكيفية تكوين المجموعة المتضامنة وتنظيم المسئوليات داخل المجموعة وتحديد رئيس لكل مجموعة. وفي جميع الأحوال يجب أن يسلم كل عضو بالمجموعة نسخة من شروط التمويل الجماعى.

وشددت الهيئة على أن يراعى فى كل إعلان يصدر عن الجمعية أو المؤسسة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة أن يتصف بالصدق فى شكله أو مضمونه والالتزام بإظهار البيانات بطريقة صحيحة وواضحة مع عدم الحد من المعلومات التى يتم الإفصاح عنها وبما يتيح للجمهور فهم الاعلان وتقييم موضوعه. وكذلك عدم جواز إطلاق أسماء أو أوصاف على المنتجات التمويلية التي تتيحها الجمعية أو المؤسسة لعملائها من شأنها التضليل أو الخداع و ذلك فيما يتعلق بطبيعة التمويل الممنوح أو مدة السداد أو الأعباء التي يتم تحملها أو الأقساط المقررة أو أى تبعات على ذلك.

ونظمت القواعد الحد الأدنى للنسبة الواجب على الجمعيات والمؤسسات الأهلية الالتزام بها فى تكوين مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها، والمرتبطة بمدة التأخير فى سداد أقساط التمويل من قبل العملاء. ويصل هذا المخصص إلى ١٠٠% من رصيد العميل بعد فترة تأخر ١٢٠ يوم. هذا ويتم إعدام رصيد تمويل أى عميل محاسبياً عند تيقن الشركة من عدم إمكان تحصيل ذلك الرصيد. ولا يحول إعدام رصيد تمويل عميل محاسبياً دون متابعة المساعي القانونية للحصول على المستحقات

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم حتى تاريخه إصدار تراخيص لعدد ١٠٥ جمعية ومؤسسة أهلية لمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر، تعمل فى عدد من محافظات الدلتا والصعيد وشمال سيناء والقناة والإسكندرية والقاهرة الكبرى.

سابعاً : حماية حقوق المتعاملين

أ) الشـــكاوي

١. شكاوى سوق المال :

جدول (٧-١)	إجمالي عدد الشكاوى الواردة الي الهيئة من المتعاملين ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية		
البيان	يناير –فبراير ٢٠١٤	يناير –فبراير ٢٠١٥	نسبة التغير %
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من الفترة السابقة	٦١	٧٠	١٥٪
عدد الشكاوى الواردة إلي الهيئة خلال الفترة	٥٩	٤٠	-٣٢٪
إجمالي عدد الشكاوى القائمة خلال الفترة	١٢٠	١١٠	-٨٪
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال الفترة	٥٧	٢٦	-٥٤٪
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية الفترة	**٦٣**	**٨٤**	**٣٣٪**

بدأ هذا العام برصيد شكاوى قيد الدراسة لعدد ٧٠ شكوى من فترات سابقة، و خلال الشهرين السابقين تلقت الهيئة عدد ٤٠ شكوى ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ، و بهذا يرتفع إجمالي عدد الشكاوى القائم خلال الفترة من أول العام إلى نهاية فبراير ٢٠١٥ إلى ١١٠ شكوى. مقابل رصيد ٦١ شكوى خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٤ ارتفعت الى إجمالي عدد ١٢٠ حتى نهاية فبراير ٢٠١٤ وكان قد تم الانتهاء من دراسة ٥٧ شكوى برصيد بلغ ٦٣ شكوى مع نهاية فبراير ٢٠١٤.

وفي هذا العام، انتهت الهيئة من دراسة عدد ٢٦ شكوى خلال الفترة محل الدراسة، ليصل رصيد الشكاوى قيد الدراسة إلى عدد ٨٤ شكوى بنهاية شهر فبراير ٢٠١٥. وبتحليل الشكاوى تلاحظ أنها تتعلق بالشراء والبيع بأوامر على بياض، والبيع من خلال وكيل، والشراء والبيع بتمويل من الشركة يفوق القدرات المالية للعميل دون مراعاة شروط الشراء الهامش، والبيع الجبري لسداد المديونيات، و التعامل على الحساب من خلال الانترنت. و لقد تم حفظ عدد ٢ شكوى خلال الفترة بنسبة ١١,١% من إجمالي عدد الشكاوى التي تم فحصها.

٢) شكاوى التأمين :

جدول (٧-٢)	تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة وفقاً للجهة المشكو في حقها		
نوع الجهة المشكو فى حقها	يناير –فبراير ٢٠١٤	يناير –فبراير ٢٠١٥	معدل التغير %
شركات تأمينات الاشخاص	٢٤	٢٩	٢١%
شركات تأمينات الممتلكات	٤٨	٣٣	-٣١%
صناديق التأمين الخاصة	٤٣	٣٣	-٢٣%
الإجمالى	١١٥	٩٥	-١٧%

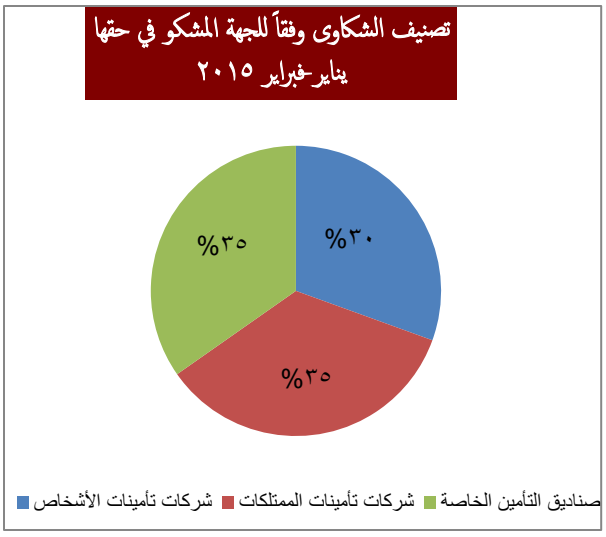

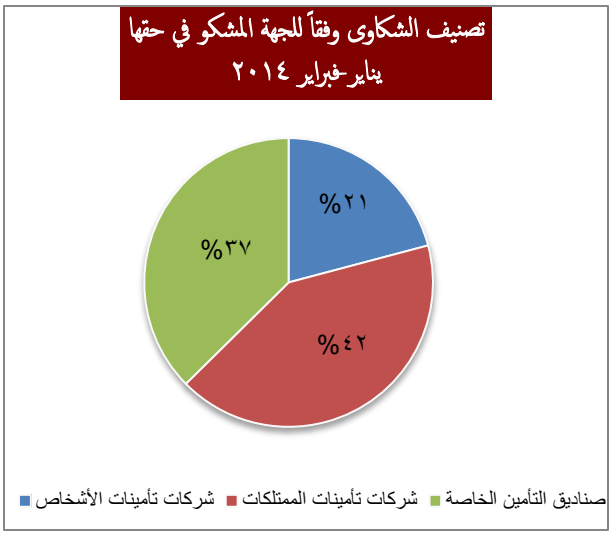

- ورد للهيئة منذ مطلع العام حتى نهاية فبراير ٢٠١٥ عدد ٩٥ شكوى تخص شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة مقابل عدد ١١٥ شكوى في نهاية فبراير ٢٠١٤ بنسبة انخفاض ١٧%.
- توزعت الشكاوي حتى نهاية فبراير بين صناديق التأمين الخاصة وشركات تأمينات الممتلكات وشركات تأمينات الأشخاص بنسبة ٣٥% ، ٣٥% ، ٣٠% على التوالي.

جدول (٧- ٣)	تصنيف الشكاوى وفقا لفروع التأمين		
فروع التأمين	يناير –فبراير ٢٠١٤	يناير –فبراير ٢٠١٥	معدل التغير %
السيارات التكميلى	٣٠	١٩	-٣٦,٧%
السيارات الاجبارى	٧	٧	٠%
الحريق	٤	٢	-٥٠%
السطو	٠	٢	_
نقل برى	٠	٠	_
نقل بحري	٠	٠	_
اجسام سفن	٢	٠	-١٠٠%
هندسى	١	٠	-١٠٠%
حوادث	٤	٠	-١٠٠%
طبى	٠	١	_
طيران	٠	٠	_
أخرى	٠	٢	_
الإجمالى	٢٢	١٨	-٣١,٣%

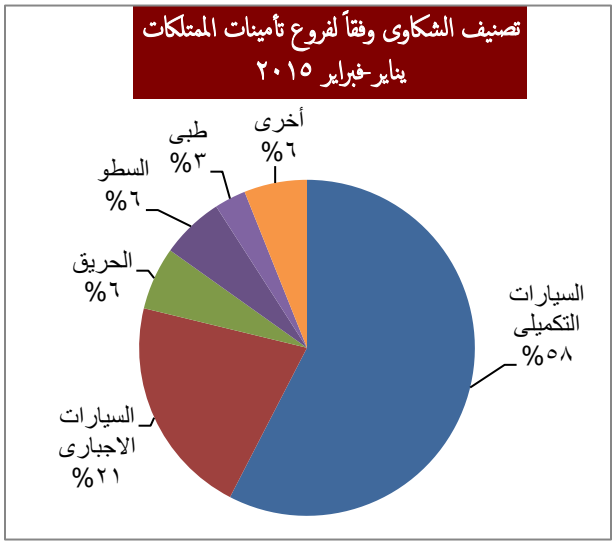

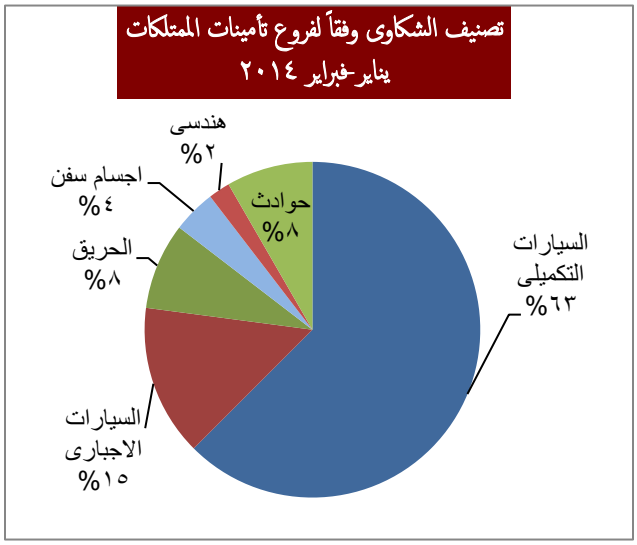

تركزت شكاوي حملة الوثائق ضد شركات تأمينات الممتلكات منذ مطلع العام حتى نهاية فبراير ٢٠١٥ في فرع السيارات التكميلى الذي استحوذ على ٥٨% من شكاوي حملة وثائق تأمينات الممتلكات يليه فرع السيارات الإجباري بنسبة ٢١ % من تلك الشكاوى .

ب) التظلمات

جدول (٧-٣)	عدد التظلمات ضد القرارات التي تصدرها الهيئة أو الوزير المختص		
البيان	يناير- فبراير ٢٠١٤	يناير- فبراير ٢٠١٥	نسبة التغير %
إجمالي عدد التظلمات ضد قرارات الهيئة	٧	١	-٨٦٪

ورد إلى لجنة التظلمات بالهيئة عدد ١ تظلم حتى نهاية فبراير عام ٢٠١٥ وهو يتعلق بتظلمات شهر يناير بينما لم يرد أية تظلمات لشهر فبراير، وهذا التظلم تحت نظر اللجنة المختصة. وجدير بالذكر ان التظلمات ما تتعلق بالطعن على قرارات الهيئة أو الوزير المختص تطبيقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (سوق رأس المال) أو رفض الالتماس المقدم من المتظلم - مقابل عدد ٧ تظلم حتى نهاية فبراير من العام السابق بنسبة انخفاض ٨٦%.

ج) تحريك الدعاوى الجنائية والتصالحات

جدول (٧-٤)	بيان إحصائي للجنة تحريك الدعوى الجنائية من أول العام حتى نهاية فبراير ٢٠١٥		
	البيـــــــان		العدد
أولاً : تحريك الدعوى الجنائية	سـوق المال	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية في ضوء الطعن بالتزوير	٣
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش"	٢
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "شركات"	١
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "عملاء"	٢
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات القوائم المالية	١
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية عن مخالفات قانونية ولائحية أخرى	٣
ثانياً : عدم تحريك الدعوى الجنائية	سـوق المال	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٤
ثالثاً: التصـــالحات	سـوق المال	تصالحات خاصة بعدم الالتزام بتقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة	١٢
	التأمين	تصالحات خاصة بعدم الالتزام بتقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة	١
الإجمـــــــالي			٢٩

ثامناً : القرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق

القرارات التى أصدرها مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠١٥/٢/١

- **القرار رقم (٦) لسنة ٢٠١٥** بشأن تعديل القواعد التنفيذية لمزاولة آلية التعامل فى ذات الجلسة Inter Day Trading (مؤشرات التحقق من سلامة الموقف المالى للشركات التى تتقدم للحصول على موافقة الهيئة على مزاولة تلك الآلية) .

- **القرار رقم (١٠) لسنة ٢٠١٥** بشأن نظام عمل لجنة نظر التظلمات وفض المنازعات فيما يتعلق بنشاط الوساطة فى التأمين.

تاسعاً :أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الشهر :

- **طرح مشروع أول معايير مصرية للتقييم العقاري للنقاش العام**

نظراً لأهمية وجود منهجية موضوعية متفق عليها للتقييم العقارى من أجل تأكيد موضوعية التقييمات ودعم مصداقيتها والثقة فيها، أطلقت الهيئة العامة للرقابة المالية مبادرة لتطوير منظومة التقييم العقارى فى مصر. وبدأت بتشكيل لجنة من الخبراء وممثلى الجهات التى يرتبط عملها بهذا الموضوع مهمتها إعداد مشروع متكامل للمعايير المصرية للتقييم العقارى وذلك لأول مرة بمصر.

وتأتى أهمية وجود معايير مصرية للتقييم العقارى بعد التشاور الموسع بشأنها مع مختلف الأطراف، لما لها من أهمية فى مختلف جوانب النشاط المالى سواء فى العمل المصرفى بما يتضمنه من تمويل وضمانات عقارية أو مزاولة صناديق الاستثمار العقارى وشركات التمويل العقارى والتأجير التمويلى لأعمالها إضافة إلى نشاط التأمين من خلال التغطية التأمينية لعقارات أو ما يرتبط بتقديم عقارات كحصص عينية فى رؤوس أموال الشركات.

وقد قامت الهيئة بعرض مشروع المعايير المصرية للتقييم العقارى للنقاش العام، داعية مختلف الخبراء والمتخصصين والجهات ذات العلاقة بالتكرم بإبداء رأيها وملاحظاتها ومقترحاتها بشأنها تمهيداً لدراستها وإصدار النسخة النهائية.

اللجنة المشكلة لإعداد مشروع المعايير المصرية للتقييم العقارى:

- ممثل البنك المركزي المصري - أ/ رفاهية السيد حسين رشدي.
- ممثل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - أ / مي عبد الحميد.
- ممثل الهيئة العامة للإستثمار - أ / نبيل السيد إبراهيم.
- ممثل الهيئة العامة للرقابة المالية - د./ إيمان زكريا حسين.

<u>خبراء فى مجال التقييم العقارى:</u>

- د.م/ حاتم مصطفى محمد.
- د.م/ حسام الدين حسن فؤاد.
- م/ خالد محمد جمال الدين صدقي.
- لواء م/ محمد أحمد أغا.
- أ.د.م/ محمد ناصر درويش.

- أ.د.م/ محمد نبيل عبد السلام.
- أ.د/ مشهور غنيم محمد.
- أ.د.م/ مها أحمد كمال الدسوقي.
- خبير فى مجال المحاسبة والمراجعة: أ/ هشام الأفندى
- منسق اللجنة: أ.د.م. أحمد رجائى أنيس

• الترخيص لأول شركة فى مصر لممارسة نشاط التمويل متناهى الصغر

- **مجلس أمناء وحدة الرقابة على التمويل متناهى الصغر بالجمعيات يناقش قواعد ممارسة النشاط**
- **رئيس الهيئة : البنية التشريعية والتنظيمية اكتملت للترخيص لشركات التمويل متناهى الصغر**

وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية على الترخيص لأول شركة فى مصر لممارسة نشاط التمويل متناهى الصغر وذلك فى وفقاً للقانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ والذى سمح لأول مرة للشركات بممارسة هذا النشاط. وكانت الهيئة قد أصدرت الأسبوع الماضى تراخيص مؤقتة لخمسة جمعيات ومؤسسات أهلية للعمل فى مجال التمويل متناهى الصغر فى محافظات بورسعيد والدقهلية ودمياط والقليوبية والقاهرة والجيزة.

وكشف رئيس الهيئة أن الترخيص صدر لشركة خدمات المشاريع متناهية الصغر(ريفي) ويبلغ رأسمالها المدفوع ٢٢,٥ مليون جنيه مصرى. وأوضح أنه فى أعقاب إصدار مجلس إدارة الهيئة لشروط الترخيص وكذا قواعد وضوابط ممارسة نشاط التمويل متناهى الصغر للشركات فالبنية التشريعية والتنظيمية أصبحت مكتملة مما يفتح الباب للترخيص للمزيد من الشركات. وأضاف أن هناك مجموعة جديدة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية قد تقدمت بأوراقها للحصول على ترخيص وسينظر فيها خلال أيام بمجرد استيفاء المستندات المطلوبة.

واجتمع مجلس أمناء وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهى الصغر بالجمعيات والمؤسسات الأهلية وناقش مشروع قواعد ومعايير ممارسة النشاط للجمعيات والمؤسسات الأهلية. وتقرر عقد اجتماع لاحق لاستكمال مناقشتها تمهيداً لإصدارها. وتناول الإلتزامات ما يتعلق بتشكيل مجلس الإدارة أو الأمناء والشروط الواجب توافرها فى مدير النشاط والقواعد المنظمة لمنح التمويل وإدارة المخاطر إضافة إلى البنية الفنية والإدارية المطلوب توافرها وضوابط حماية المتعاملين و قواعد إعداد القوائم المالية وحساب المخصصات وإعدام الديون. وكذلك ما يتعلق بحوالة محفظة التمويل وفتح ونقل الفروع والتقارير الرقابية الدورية.

• الرقابة المالية تجتمع بمسئولى المنح والمساعدات بالسفارات والمؤسسات الدولية

- **اهتمام من ممثلى السفارات الأجنبية والمؤسسات الدولية ببدء تفعيل قانون التمويل متناهى الصغر**
- **رئيس الهيئة: نحرص على أن يشمل الاستعلام الائتمانى أكبر عدد عملاء التمويل متناهى الصغر**

اجتمع رئيس الهيئة بمسئولى المنح والمساعدات بسفارات الدول الصناعية الكبرى وعدد من بنوك التنمية والمؤسسات الدولية وذلك لعرض اخر المستجدات بشأن التمويل متناهى الصغر بعد صدور قانون ينظمه لأول مرة فى مصر وإعلان الهيئة عن شروط الترخيص وإصدارها قواعد وضوابط ممارسة النشاط.

وكشف رئيس الهيئة أن الإجتماع والذى استضافته السفارة الألمانية حضره مسئولون من سفارات الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان وكندا وسويسرا وإيطاليا والدانمرك وألمانيا وكذلك مؤسسة التمويل الدولية وبنك التعمير الأوروبى. حيث جرى استعراض البنية التشريعية والتنظيمية لنشاط التمويل متناهى الصغر الخاصة بكل من الشركات وكذلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

وأعلن أن معهد الخدمات المالية الذراع التدريبى للهيئة سينظم خلال الشهرين القادمين عدد من ورش العمل فى الصعيد والدلتا والاسكندرية والقاهرة لشرح مفاهيم قواعد ممارسة النشاط وكيفية عرض القوائم المالية للتمويل متناهى الصغر والاعتبارات الخاصة بمنح التمويل وحماية حقوق المتعاملين.

واستعرض رئيس الهيئة دور أول اتحاد مصرى للتمويل متناهى الصغر، والذى نص القانون على إنشائه وصدر نظامه الأساسى مؤخراً، حيث يضم فى عضويته الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية والبنوك الممارسة لنشاط التمويل متناهى الصغر إضافة إلى الصندوق الاجتماعى للتنمية و شركات ضمان الإئتمان وغيرها من الجهات المعنية بالنشاط . ويهدف الاتحاد إلى تنمية نشاط التمويل متناهي الصغر وترسيخ مفاهيم وأعراف ممارسته كما ويسعى إلى زيادة الوعي بنشاط التمويل متناهي الصغر و تبني المبادرات الداعمة لهذا النشاط. ومن مهامه تقديم التوصيات بشأن التشريعات المنظمة لممارسة النشاط أو المرتبطة بعمل الجهات المنضمة للإتحاد، وكذلك تنمية مهارات العاملين في مجال التمويل متناهي الصغر من خلال التثقيف والتدريب والعمل على رفع كفاءه الجهات التى تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر.

وناقش رئيس الهيئة مع الحاضرين أهمية الاستعلامى الائتمانى وأكد على حرص الهيئة أن يتم التعامل فى مجال التمويل متناهى الصغر مع أكبر عدد من العملاء المستفيدين من تلك الخدمة مما يحمى حقوق الشركات والجمعيات ويعزز من ثقافة الالتزام وعدم التخلف فى السداد لدى المتلقين للتمويل. ودعى ممثل الجهات الحاضرة فى الاجتماع للنظر فى مدى إمكانية دعم الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصغيرة فى تحمل جزء من تكلفة استخدامها لنظم الاستعلام الائتمانى من خلال الشركة الوحيدة المؤسسة لهذا الغرض فى مصر.

• اختتام برنامج "متطلبات الحوكمة فى أعمال مراقبى الحسابات" بمركز المديرين

اختتم مركز المديرين المصري التابع للهيئة العامة للرقابة المالية أمس فعاليات برنامج "متطلبات الحوكمة فى جودة أعمال مراقبى الحسابات"، والذي تناول على مدى يومين حوكمة الشركات ودور مراقب الحسابات كشريك فاعل فى التحقق منها كما استعرض نشأة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات عالمياً وتنظيم المهنة فى مصر .

وأوضح جمال خليفة المشرف على المركز أن البرنامج والذى ضم عدد كبير من مراقبى الحسابات من المكاتب الكبيرة والمتوسطة والصغيرة استهدف الارتقاء بمهارات العاملين فى مجال المراجعة فى مجال الحوكمة وناقش دليل الجودة أداء المراجعة وقدم حالات عملية للاسترشاد بها.

وأكد رئيس الهيئة أن الحوكمة تمثل حماية لحقوق المساهمين أو ملاك الشركة وحقوق العاملين بها وحقوق المتعاملين مع الشركة من عملاء ودائنين وموردين و الدولة، بل وتمتد لحماية المجتمع ككل والبيئة التي تعمل فيها الشركة. وتطبيق مبادىء الحوكمة يساعد على تحسين كفاءة التشغيل ودعم الرقابة على الأداء، كما ييسر في توفير التمويل وتخفيض تكلفة رأس المال. وهى بالتأكيد تدعم تجنب تعارض المصالح عند التعامل مع الأطراف ذات العلاقة.

• مليون جنيه زيادة فى أصول صناديق الاستثمار فى الأسهم وأدوات الدين خلال ٢٠١٤

- **٩٥صندوق استثمار فى مصر بنهاية عام ٢٠١٤ منها ٣٠ تعمل فى أسواق النقد**
- **صناديق أسواق النقد تنخفض أصولها بنحو ٨ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٤**
- **صناديق المؤشرات الإضافة الجديدة فى مطلع هذا العام**

أعلن رئيس الهيئة أنه خلال عام ٢٠١٤ تم تأسيس أربعة صناديق استثمار جديدة ليبلغ إجمالى العدد بنهاية العام ٩٥ صندوقاً منه خمسة صناديق استثمار مغلقة والباقى صناديق استثمار مفتوحة يمكن الاكتتاب فى الوثائق واستردادها دورياً. وأضاف أن إجمالى الأموال فى صناديق الاستثمار بأنواعها المختلفة بخلاف صناديق أسواق النقد بلغ فى نهاية ٢٠١٤ نحو ٦,٥ مليار جنيه بزيادة ٨٥١ مليون جنيه منذ نهاية العام السابق. أما صناديق أسواق النقد فقد انخفض حجمها من ٦٠,٥ مليار جنيه فى بداية العام إلى ٥٢,٨ مليار جنيه بنهاية ٢٠١٤.

هذا وتعد صناديق المؤشرات المتداولة أول إضافة لسوق المال منذ سنوات، وقد أصدرت الهيئة ضوابط عملها وشروط الترخيص لصانع السوق خلال العام الماضى إلا أن التداول الفعلى على أول صندوق مؤشرات بدأ فى منتصف شهر يناير ٢٠١٥. وقد تضاعف حجم الصندوق خلال أقل من شهر.

وكشف رئيس الهيئة أن عدد صناديق الاستثمار فى الأسهم والصناديق المتوازنة (أسهم وأدوات دخل ثابت) وحماية رأس المال وصل فى نهاية العام إلى ٥٠ صندوق قيمة أصولها ٤,٢ مليار جنيه. وهناك عدد ٢ صندوق قابض بأصول قيمتها ٥٨ مليون جنيه. وبلغ عدد صناديق الدخل الثابت ٨ صناديق بمجموع أصول تقدر بـ ٢,١ مليار جنيه. أما صناديق أسواق النقد فعددها ٣٠ صندوقاً. ومن حيث حجة تأسيس صناديق الاستثمار، فـ ٨٥ صندوقاً أنشأتها بنوك و ١٠ منشأة من قبل شركات تأمين أو شركات أخرى.

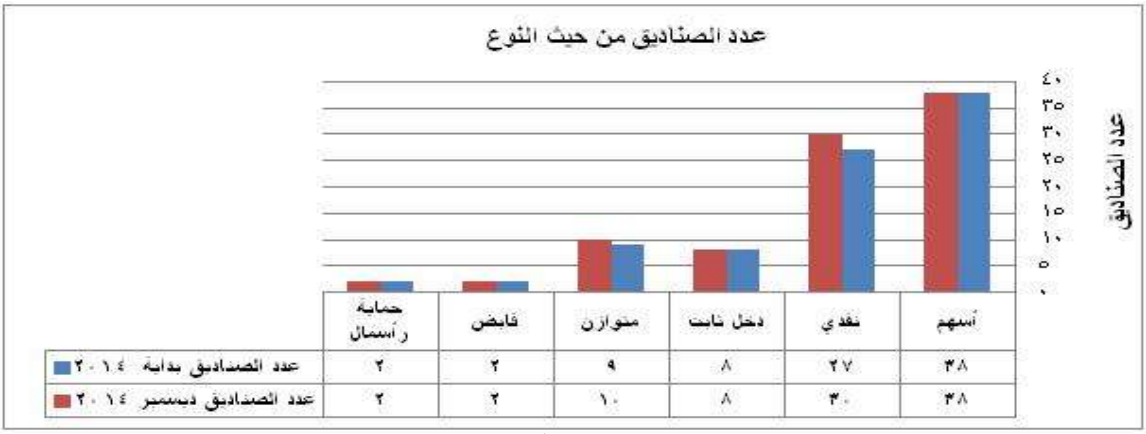

وجاءت أكبر زيادة فى صناديق الأسهم والصناديق المتوازنة من حيث القيمة، صندوق استثمار بنك كريدي اجريكول مصر الرابع – الحصن بنمو قيمته ١٦٣ مليون جنيه، وفى فئة صناديق استثمار الدخل الثابت جاء فى المقدمة صندوق استثمار البنك التجاري الدولي للاستثمار في أدوات الدخل الثابت بنمو قيمته ١٣٥,٦ مليون جنيه.

وأعرب رئيس الهيئة عن أمله أن يشهد هذا العام تأسيس أول صناديق استثمار عقارى بما يثرى منظومة صناديق الاستثمار ويتيح مجال أوسع لتنويع استثمارات الأفراد والشركات. ويمكن أن تتضمن استثمارات الصندوق العقاري ما يلى:

- عقارات يتم تملكها أو بناءها أو استكمالها أو تطويرها بغرض تأجيرها أو بيعها.
- شراء عقارات بغرض إقامة مناطق صناعية أو خدمية أو سياحية متخصصة أو لغرض إعادة بيع وحداتها وما يتطلبه ذلك من تنمية الموقع والترويج له.
- الأوراق المالية المقيدة فى بورصة أوراق مالية بمصر بشرط أن تكون صادرة عن شركة تكون معظم أصولها عقارية أو عن شركات تعمل فى المجالات المرتبطة بالتنمية العقارية.
- الاستثمار فى أسهم شركات مصرية غير مقيدة فى بورصات الأوراق المالية المصرية تكون ٨٠% من أصولها عقارية بشرط أن لا تقل فى أى وقت من الأوقات نسبة ملكية الصندوق فى رأسمال الشركة عن ثلثى رأس مالها.
- وثائق صناديق إستثمار عقارى.
- السندات الصادرة عن شركات التمويل العقارى والمضمونة بمحفظة قروض تمويل عقارى.
- سندات التوريق الصادرة مقابل محفظة حقوق مالية لقروض تمويل عقاري.
- ودائع تحت الطلب وأذون الخزانة وذلك طبقاً للنسب التي يصدر بها الترخيص اللازم من الهيئة.

واستهدافاً لتحقيق الصندوق لتدفقات نقدية يمكن استخدامها كتوزيعات لحملة الوثائق أو إعادة استثمارها من جديد ، حددت الهيئة نسبة ٧٠% كحد أدنى من إجمالى أصول الصندوق لتستثمر فى أصول منتجة لعوائد مثل الإيجارات وعائد استغلال المنشآت الفندقية والسياحية وساحات التخزين وحقوق الانتفاع وتوزيعات الأوراق المالية وما إلى ذلك.

● مشاركة ناجحة لمصر فى اجتماعات مجلس إدارة المنظمة الدولية لأسواق المال

- **مصر تدعو منظمة الأيوسكو لتبنى ضوابط تنظيمية نموذجية تتبناها مختلف الأسواق**
- **التصويت الالكترونى فى الجمعيات العامة يدعم الحوكمة وييسر مشاركة المساهمين**

عاد رئيس الهيئة إلى القاهرة بعد مشاركته على مدى ثلاثة أيام فى اجتماعات مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية – الأيوسكو (IOSCO)ولجنة الأسواق الواعدة والناشئة والتى عقدت فى عاصمة كوريا الجنوبية سيول. وكانت مصر قد انتخبت لأول مرة لعضوية مجلس الإدارة المنظمة للدورة ٢٠١٤-٢٠١٦ وقد تناولت الاجتماعات التطور فى استخدام تكنولوجيا المعلومات والمخاطر التى قد تنشأ عنها فى تعاملات الأسواق المالية كما تم استعراض تجارب الدول المختلفة فى مجال ترسيخ حوكمة الشركات والتى تمثل تحدياً كبيراً فى العديد من الأسواق حول العالم ولاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة. وناقش مجلس الادارة أوراق عمل تتناول الإشراف والرقابة على صناديق الاستثمار وتبنى فكرة إنشاء مراكز إقليمية تابعة للمنظمة فى مناطق مختلفة من العالم تعنى بالتدريب وإعداد الدراسات الإقليمية مما يزيد من فعالية الدور الذى تقوم به الأيوسكو فى تنمية مهارات العاملين بالجهات الرقابية على أسواق المال ودعم قدراتها.

وأعرب رئيس الهيئة لأعضاء مجلس إدارة المنظمة عن أن الأسواق النامية ومن ضمنها مصر يجب أن تكون لها معايير خاصة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وكذا فيما يخص عدد من الضوابط التى تتبناها جهات دولية مثل مجلس الاستقرار المالى بسويسرا فى تبادل المعلومات الخاصة بالمعاملات العابرة للحدود، وبين أن تلك الأعباء مكلفة للأسواق الناشئة ويجب أن ترتبط بحجم السوق المعنى وقيمة التعاملات الخارجية له.

وتعليقاً على التوسع فى تطبيقات تكنولوجيات المعلومات من شركات خدمات دولية يمتد نشاطها على عدد من أسواق المال كشف رئيس الهيئة عن أهمية حسم بعض المسائل الهامة ومنها نطاق تطبيق التشريعات الوطنية عليها وكذا متطلبات حفظ وأرشفة السجلات الالكترونية للمعاملات وإمكان الحصول عليها من الجهات الرقابية. وأوضح أنه يأمل أن يكون هناك توجه عالمى تبنى التصويت الالكترونى فى الجمعيات العامة للشركات مما يعزز من حوكمتها بتيسير مشاركة أكبر عدد من المساهمين فى إتخاذ القرارات ، ودعى مجلس إدارة منظمة الأيوسكو إلى النظر فى تبنى ضوابط تنظيمية نموذجية لمختلف أوجه النشاط بأسواق المال يمكن للدول المختلفة الاستعانة بها، بدلاً من اكتفاء المنظمة بإصدار مبادىء عمل عامة.

هذا وناقش مجلس الإدارة القوائم المالية لعام ٢٠١٤ وسبل تنمية الموارد المالية كما أقر إجراءات اختيار أمين عام جديد للمنظمة وذلك لتقاعد الأمين العام الحالى بنهاية العام. كما ناقش جدول أعمال الاجتماع السنوى القادم للجنة الأسواق الواعدة والناشئة والذى نجحت مصر فى استضافته فى الأسبوع الأخير من شهر إبريل بالقاهرة، وتعد تلك اللجنة أهم وأكبر لجان المنظمة وتضم ٨٥ عضواً.

هذا وتأسست منظمة الأيوسكو عام ١٩٧٤ ومقر أمانتها العامة بالعاصمة الأسبانية مدريد، وتعد الأهم عالمياً فى وضع أسس وقواعد عمل الأسواق المالية والمعايير التى تسعى كل دولة للالتزام بها، بهدف ضمان عدالة وشفافية وكفاءة الأسواق. وتشمل عضوية المنظمة نحو ٩٥% من الأسواق المالية فى العالم. وينتظر إنعقاد اجتماعها السنوى القادم فى شهر يونيو ٢٠١٥ فى بريطانيا.

• ارتفاع عدد الجمعيات الأهلية الحاصلة على ترخيص ممارسة التمويل متناهى الصغر إلى ١٥

- **رئيس الهيئة يلتقى بمحمد يونس أبو التمويل متناهى الصغر**
- **يتوقع أن يتم الترخيص بممارسة نشاط التمويل متناهى الصغر لأكثر من ٣٠ جمعية وشركة بنهاية فبراير**
- **محفظة التمويل متناهى الصغر بالجمعيات الأهلية المرخص لها تزيد على ٧٥٠ مليون جنيه**

كشف رئيس الهيئة أنه تم إصدار عشرة تراخيص لجمعيات ومؤسسات أهلية لمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر، وتبلغ إجمالى محفظة التمويل المقدمة منها نحو نصف مليار جنيه. وأضاف أن تلك الجمعيات والمؤسسات تتعامل من خلال ٧٠مكتب فرعى بعدد من محافظات القاهرة الكبرى والدلتا والصعيد. وبذلك يصبح عدد الجمعيات الأهلية التى تم الترخيص لها منذ صدور القانون ١٥ بالإضافة إلى شركة واحدة.

وأوضح رئيس الهيئة أنه من المتوقع أن يرتفع العدد إلى ٣٠ جمعية ومؤسسة أهلية وشركة بنهاية فبراير، وأكد أن اتساع قاعدة مقدمى التمويل متناهى الصغر والتنافس بينها يصب فى مصلحة العميل من صغر أصحاب المشروعات فيما يخص التكلفة وشروط التمويل. وسينتهى خلال أيام مجلس أمناء وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهى الصغر بالجمعيات والمؤسسات الأهلية من إصدار ضوابط ممارسة الناشط.

ومن جانب آخر التقى رئيس الهيئة بالدكتور محمد يونس مؤسس بنك جرامين للتمويل متناهى الصغر ببنجلاديش والمعروف بأبو التمويل متناهى الصغر. وقد حصل تقديراً لإنجازاته على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٦. واستعرض رئيس الهيئة التشريعات المصرية المنظمة لنشاط التمويل متناهى الصغر وأكد أنه على خلاف تجارب دولية أخرى يدعو لها محمد يونس فإن مصر فضلت قصر نشاط الجمعيات والشركات العاملة فى المجال على منح التمويل دون تلقى الودائع. وهو ما وصفه رئيس الهيئة بأنه يخفف من أعباء ادارتها والتحكم فى مخاطرها، لاسيما وأن مصر تتمتع بشبكة واسعة من البنوك ومكاتب البريد فى مختلف محافظاتها.

ومن جانبه أكد محمد يونس على الدور الاجتماعى للجهات العاملة فى مجال التمويل متناهى الصغر وأعرب عن أمله أن تشهد تلك التجربة نجاحاً كبيراً فى مصر.

• مصر تتولى رئاسة اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية فى ٢٠١٦

قرر رؤساء هيئات أسواق المال العربية أن يعقد الاجتماع السنوى القادم للاتحاد العربى لهيئات الأوراق المالية العربية بالقاهرة فى مطلع عام ٢٠١٦ حيث تنتقل رئاسة الاتحاد إلى مصر. جاء ذلك فى ختام الاجتماع السنوى التاسع لمجلس الإدارة والذى عقد بالعاصمة الجزائرية بمشاركة رئيس الهيئة.

وقد افتتح محمد جلاب وزير المالية الجزائرى الاجتماع حيث أكد على معرباً عن أهمية الأسواق المالية فى تشجيع تمويل المشروعات الكبرى للقطاعين العام والخاص و حرص الحكومة الجزائرية على تطوير بورصتها وتشجيع رؤوس الأموال العربية على الاستثمار فيها.

وشارك فى الاجتماعات عدد كبير من رؤساء هيئات أسواق المال العربية ومن ضمنهم لأول مرة لبنان وناقشوا موضوعات تتعلق بالبنية التحتية للأسواق ومتطلبات الشفافية والإفصاح. كما أقر المشاركون القوائم المالية للاتحاد عن عام ٢٠١٤ وموازنة العام الحالى ووافقوا على إعادة تعيين جليل طريف – من الأردن – أميناً عاماً للاتحاد للثلاث سنوات القادمة.

هذا وأحاط رئيس الهيئة رؤساء الهيئات العربية بأهم ما دار فى اجتماعات مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيوسكو) والتى شارك فيها منذ أيام بكوريا الجنوبية. كما أطلع الحاضرون على أهم التطورات التشريعية والتنظيمية التى شهدها سوق المال فى مصر خلال العام الماضى.

وكانت مصر قد انتخبت لأول مرة فى سبتمبر الماضى لعضوية مجلس إدارة منظمة الأيوسكو. كما تستضيف فى نهاية شهر أبريل القادم الاجتماع السنوى للجنة الأسواق الواعدة والناشئة والتى تعد أكبر لجان تلك المنظمة.

- **الرقابة المالية تجتمع بالجمعيات الأهلية للتمويل متناهى الصغر فى الاسكندرية**
  - **رئيس الهيئة: الهيئة توازن بين دورها الرقابى وبين حرصها على تنمية نشاط التمويل متناهى الصغر**
  - **الإعلان قريباً عن تشكيل لجنة مؤقتة لإجراء انتخابات أول مجلس إدارة لإتحاد التمويل متناهى الصغر**

شارك رئيس الهيئة وعدد من مسئولي نشاط لتمويل متناهى الصغر بها فى الاحتفال باليوبيل الفضى لجمعية رجال الأعمال بالاسكندرية والتى تعد أكبر جمعية مصرية فى مجال التمويل متناهى الصغر وتزيد محفظة تمويلها عن ٥٠٠مليون جنيه. و على هامش الاحتفال الذى عقد بمدينة الاسكندرية وبحضور عدد كبير من قيادات الجمعيات الأهلية ومنها كبرى جمعات التمويل متناهى الصغر فى أسيوط والدقهلية وبورسعيد والقاهرة وأسوان ألقى رئيس الهيئة كلمة أوضح فيها آليات تطبيق قانون تنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر وكيفية توفيق أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية كما تناول إمكانية أن تنشىء الجمعية أو المؤسسة شركة تتخصص فى نشاط التمويل متناهى الصغر لو أرادت.

وشهد اللقاء الرد على استفسارات الحضور بشأن قانون تنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر ومقترحاتهم المتعلقة بالضوابط التى تصدرها الهيئة والمنظمة لعمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية فيما يتعلق بالتمويل وإدارة مخاطره والاستعلام الائتمانى وكيفية عرض القوائم المالية للتمويل متناهى الصغر والاعتبارات الخاصة بمنح التمويل وحماية حقوق المتعاملين. وأكد رئيس الهيئة أن الهيئة راعت فى الضوابط الصادرة عنها تقسيم الجمعيات والمؤسسات الأهلية إلى ثلاثة فئات وفقاً لحجم محفظة التمويل لدى كل منها، وتتدرج ضوابط ممارسة النشاط وفقاً لكل فئة بما لا يضع أعباء غير مبررة على الجمعيات ذات المحافظ الصغيرة الأقل من ١٠ مليون جنيه. وأضاف أن الهدف من دور الهيئة الإشرافى والرقابى هو حماية جميع أطراف المنظومة، وأن الرقيب المالى فى الأسواق الناشئة مثل مصر له دور تنموى لا يمكن إغفاله.

- **رئيس الهيئة: إدارة المخاطر الاهتمام الأول لكافة المؤسسات المالية**

شارك رئيس الهيئة فى افتتاح الملتقى الاقليمى الأول لإدارة الخطر، وأكد فى كلمته على أن ادارة الأخطار تبدأ من تعريفها وإيجاد الإطار المؤسسى للتعامل معها. وأشار إن على رأس اهتمامات كل الرقباء الماليين حول العالم الحد من المخاطر وأن ذلك لا يقتصر على نشاط التأمين ولكن يشمل أسواق المال والمصارف وغيرها من الأنشطة المالية، فالمخاطر – على حد تعبيره – هى "الهاجس رقم ١."

وأوضح رئيس الهيئة أمام المشاركين من قيادات شركات التأمين والوسطاء وخبراء الأضرار والاكتواريين من مصر والدول العربية أن هيئة الرقابة المالية تهدف فى كافة التشريعات التى تعدها ومن ضمنها مشروع قانون الرقابة والإشراف على التأمين الجديد على تأكيد مسئولية مجلس الإدارة فيما يتعلق بإعتماد سياسات إدارة المخاطر سواء التشغيلية أو الائتمانية أو السوقية. وكشف أن من متطلبات الترخيص للمنشآت المالية وآخرها الشركات والجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التمويل متناهى الصغر وجود مسئول مخاطر ودليل سياسات إدارة المخاطر.

كما تطرق رئيس الهيئة إلى دور الحكومة فى مجال التوعية والتعريف بالأخطار وأعرب عن أمله أن تتوسع فى دورها بهذا الخصوص لاسيما فيما يخص المرافق العامة وكذا ما تدرسه بشأن التغطية الصحية لغير القادرين وحماية المزارعين.

وصرح رئيس الهيئة على هامش الملتقى أن أحدث تقارير الهيئة تشير إلى أنه فى العام المالى ٢٠١٤ تشير إلى أن متوسط نصيب الفرد من أقساط التأمين فى مصر بلغ ١٦٥ جنيه مصرى مقارنة بـ ١٥٢ جنيه فى العام السابق له. وهو رقم ضئيل لو قارناه بالدول المماثلة. هذا على الرغم من أن إجمالى أقساط سوق التأمين حققت ١٤,٤ مليار جنيه بزيادة ١٢% فى عام ٢٠١٤

هذا وقد ناقش الملتقى والذى تنظمه الجمعية المصرية لإدارة الأخطار دور خبراء التأمين في إدارة المخاطر و التعرف على أهم وأفضل الممارسات فى إدارة المخاطر كما سيركز علي عدة محاور من ضمنها معايير إدارة الأخطار العالمية ودور خبراء المعاينة وتقدير الخسائر في إدارة المخاطر وكذلك دور الخبراء الإكتواريين إضافة إلى دور صناعه إعادة التامين فى إدارة المخاطر. كما يتناول التكامل بين دور معايير الأمن والسلامة بالمنشات الصناعية والخدمية وصناعة التامين في إدارة المخاطر.

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

٢٠ش عماد الدين – وسط القاهرة

القاهرة، صندوق بريد ٦١٨ ، الرقم البريدي ١١١١١

تليفون: ٢٥٧٩٨٣١٣ /٢٥٧٩٠٩٤٩ / ٢٥٧٩٢٣٤٠ فاكس: ٢٥٧٤٥٥٩٨

بريد إلكترونى : info@efsa.gov.eg الموقع الإلكترونى : www.efsa.gov.eg